الأمم المتحدة

A/ES-10/PV.50

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة

الجلسة العامة **50**

الجمعة، 10 آيار/مايو 2024، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس: السيد فرانسيس . . . . . (ترينيداد وتوباغو)

افتُتِحت الجلسة الساعة 15/05.

البند 5 من جدول الأعمال (*تابع*)

الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مشروع القرار (A/ES-10/L.30/Rev.1)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة لتعليل التصويت بعد التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر مدتها على 10 دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة كونسبسيون جاراميلو (بنما) (*تكلمت بالإسبانية*): بعد دراسة متأنية ومداولات، قررت بنما تأييد القرار دإط-23/10. وينبع ذلك القرار من التزامنا بدعم مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك حق جميع الشعوب في تقرير المصير. ومع ذلك، تؤمن بنما إيمانا راسخا بأن كلا الشعبين – فلسطين وإسرائيل – يستحقان العيش في سلام، داخل حدود آمنة ومعترف بها. وبنما، بدعوتها إلى إقامة دولتين لهما حدود معترف بها وضمانات للأمن والتعايش السلمي، تسعى إلى الإسهام في استقرار المنطقة وازدهارها.

ومع ذلك، تود بنما أن توضح في هذه القاعة أنه لا تزال هناك مسائل معلقة يتعين حلها. وسبب التصويت لصالح العضوية الفلسطينية هو اعتقادنا بأن فلسطين أيضا ينبغي أن يكون لها منتدى يمكن لها فيه الإعراب عن رغبتها في السلام، تماما كما تفعل إسرائيل. ولكننا نود أيضا أن نعرب عن قلقنا البالغ إزاء هشاشة تكوينه كمسألة من مسائل القانون الدولي في إطار منظومة الأمم المتحدة. ولا بد من أن تكون السلطات الفلسطينية كيانا ذا قوة حقيقية يسيطر على أراضيه ويفرض سيادة القانون ويوفر ضمانات السلام والأمن لدولة إسرائيل، نيابة عن فلسطين والبلدان والمنظمات التي في نزاع مع إسرائيل. وهناك حاجة حقيقية إلى إبرام اتفاقات سلام، والاعتراف بدولة إسرائيل، وإقامة علاقات دبلوماسية مع دولة إسرائيل بغية توطيد سلام دائم بين جميع الأطراف الفاعلة.

يرتكز ذلك القرار على التزامنا بتعزيز الحوار والثقة والتسوية السلمية للصراع الذي طال أمده في الشرق الأوسط. ونرى أن التصويت يعبر عن تفانينا في تعزيز سلام عادل ومستدام لجميع الأطراف المعنية. ولذلك، من الأهمية بمكان إطلاق سراح الرهائن الإسرائيليين الذين لم يطلق سراحهم بعد والتوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

ونحث المجتمع الدولي على مضاعفة جهوده لضمان التوصل إلى حل عادل ودائم للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني استنادا إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، مع وجود دولتين تعيشان في سلام وأمن.

السيدة غراد زكارياس (البرتغال) (*تكلمت بالإنكليزية*): قبل سبعة وسبعين عاما، اتخذت الجمعية العامة القرار التاريخي 181 (د-2)، الذي أرسى أسس تسوية القضية الفلسطينية. قبل 75 عاما، وافقت الأمم المتحدة على قبول إسرائيل بوصفها عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة، بيد أنه لم تُمنح فلسطين نفس الحق. لذلك، صوتنا اليوم تأييدا للقرار دإط-23/10 ونرحب به.

نرحب أيضا بتعزيز حقوق فلسطين إلى أن يوافق مجلس الأمن في نهاية المطاف على التوصية بعضويتها الكاملة. ونرى أن القرار يمتثل لميثاق الأمم المتحدة ويشكل خطوة إيجابية نحو قيام دولة فلسطين حرة وديمقراطية ومستقلة تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن داخل حدود معترف بها دوليا. ولا تزال البرتغال ملتزمة باتخاذ خطوات ملموسة وذات مغزى نحو السلام وتنفيذ الحل القائم على وجود دولتين. وفي ضوء تلك الأهداف، نحيط علما بأحدث الاعترافات الثنائية بدولة فلسطين وما زلنا منخرطين في مناقشات مع شركائنا في هذا الصدد.

على الرغم من التحذيرات العديدة ضد الهجوم البري في رفح، أصدرت إسرائيل أمرا بإخلاء أكثر من 000 100 فلسطيني. ولا تزال بقية قطاع غزة تواجه القصف والدمار، ويوجد المزيد من العوائق التي تحول دون وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين. ولا تتوافق المعايير الأساسية للقانون الإنساني الدولي مع أوامر الإجلاء هذه، التي قد ترقى إلى الترحيل القسري. ويشكل منع وقوع المزيد من الخسائر في الأرواح أولوية ملحة.

مرة أخرى، تدين البرتغال الأعمال الإرهابية المروعة التي ارتكبتها حماس ضد إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. ونؤكد من جديد دعوتنا إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن الرهائن الذين تحتجزهم حماس وغيرها من الجماعات المسلحة في غزة. ونؤيد مرة أخرى ضرورة الاحترام الكامل للقانون الإنساني الدولي ونكرر التأكيد على عدم مقبولية العقاب الجماعي للسكان المدنيين. ومن هنا، نكرر دعوتنا إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة والاستخدام الفوري لكل معبر بري إنساني ونقطة دخول إلى القطاع، بأقصى طاقته وطالما كان ذلك ضروريا. وفضلا عن ذلك، تؤيد البرتغال تأييدا تاما جميع الجهود الدبلوماسية ذات المصداقية المبذولة من أجل عملية سلام مستدامة. يجب أن تنتهي الحرب. العالم يطالب بذلك.

السيدة شفالغر (نيوزيلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): لقد صوتت نيوزيلندا مؤيدة للقرار دإط-23/10، الذي اعتمدته الجمعية العامة اليوم، وتناولت مشروع القرار بطريقة بناءة وعملية. إننا نعتبر القرار خطوة إيجابية على مسار حل الدولتين في نهاية المطاف. ونؤيد هدفه المتمثل في الإعراب بقوة عن تطلعات فلسطين وتوقعات المجتمع الدولي لإحراز تقدم بشأن الحل السياسي. ونأمل أن يؤدي إلى تنشيط الزخم نحو تحقيق السلام والأمن في المنطقة. وفي الوقت نفسه، صوتنا بنية واضحة مؤداها أن دعمنا للقرار لا يعني الاعتراف بإقامة الدولة الفلسطينية. كما أن القرار لا يمنح العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، حيث إن ذلك الأمر يتطلب توصية من مجلس الأمن وفقا للمادة 4 من ميثاق الأمم المتحدة.

إن إقامة دولة فلسطينية جزء لا يتجزأ من موقف نيوزيلندا الثابت منذ أمد بعيد بشأن الحق الأساسي للشعب الفلسطيني في تقرير المصير ودعمنا لحل الدولتين. وننظر إلى هذا الأمر على أنه مسألة "متى" وليس "لو". تدرك نيوزيلندا أيضا أهمية مشاركة فلسطين في الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى. وقد أيدنا القرار 19/67 في عام 2012. ونرى أنه لا مناص من الاعتراف بدولة فلسطينية وقبولها عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة. ولا نرى أن الوقت الحالي، في خضم الأزمة الحالية، هو الوقت الأمثل للمضي قدما في مسألة إقامة الدولة الكاملة. فلم تحسم بعد بعض المسائل المهمة، من قبيل السلطة السياسية للدولة فلسطينية في المستقبل. وتدعو نيوزيلندا أطراف النزاع في غزة، وجميع من لديهم نفوذ على الأطراف، إلى تركيز الاهتمام على الاحتياجات في اللحظة الراهنة. يجب أن نرى وقفا فوريا

لإطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن وزيادة كبيرة في دخول المساعدات إلى غزة لمنع وقوع كارثة إنسانية أخرى وإيجاد مسار دائم للسلام.

السيدة هورفاث (هنغاريا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تلتزم هنغاريا التزاما قويا بميثاق الأمم المتحدة، وهذا ما استرشد به تصويتنا اليوم على القرار دإط–23/10، بشأن قبول أعضاء جدد في الأمم المتحدة. إن موقفنا لا يخل بالتزامنا الثابت بحل الدولتين أو يعرضه للخطر. فهنغاريا تعترف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وانطلاقا من روح التضامن اعترفنا أيضا بإعلان الدولة الفلسطينية عام 1988.

إن موقفنا هنا اليوم نابع من رغبتنا في الحفاظ على الوضوح القانوني والعمليات الواجبة داخل مؤسسة الأمم المتحدة فيما يتعلق بعملية العضوية والمشاركة في أعمال الجمعية العامة. ونعتقد أن القرار في الوقت الحالي لا يساعد على تهدئة الوضع أو إيجاد حل سلمي للنزاع في الشرق الأوسط. وفي واقع الأمر، قد يؤدي ذلك بشكل مباشر إلى تصعيده.

ينبغي لنا أن نُذكّر بإدانتنا للهجمات الإرهابية التي ارتكبتها منظمة حماس الإرهابية في 7 تشرين الأول/أكتوبر، والتي أشعلت فتيل الحرب الحالية في غزة وأثرت على الاستقرار الإقليمي والعالمي على حد سواء. ونكرر أيضا دعوتنا إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن الذين ما زالوا محتجزين في غزة. وفي الوقت الذي نتكلم فيه بشأن القرار قيد المناقشة، لا يمكننا تجاهل هذه الحقائق الخطيرة التي تتعارض مع روح الأمم المتحدة في خضم أزمة مستمرة.

أما فيما يتعلق بإجراءات قبول الأعضاء الجدد، فإن المادة 4 من ميثاق الأمم المتحدة والمادتين 136 و137 من النظام الداخلي للجمعية العامة تحدد عملية واضحة. وهي تبدأ بناء على توصية من مجلس الأمن يتعين بطبيعة الحال أن تكون إيجابية. ونرى أنه بالنظر إلى عدم وجود تلك التوصية، على نحو ما تقتضيه الفقرة 2 من المادة 4 من الميثاق، فإن الجمعية العامة ليست في وضع يمكنها من اتخاذ الإجراء الوارد في الفقرة 1 من قرار اليوم. ونعتبر ذلك إجراء متجاوزا للسلطة لا يتماشى مع القواعد ذات الصلة ويمكن أن يشكل سابقة ضارة في المستقبل.

تؤكد هنغاريا من جديد التزامها بالعمل مع جميع الشركاء لإنهاء الأزمة في غزة من دون تأخير، وبتنفيذ قرار مجلس الأمن 2728 (2024)، بما في ذلك الوقف الفوري لإطلاق النار والإفراج غير المشروط عن جميع الرهائن، وكذلك كفالة إيصال المساعدات الإنسانية على نطاق واسع إلى الفلسطينيين المحتاجين بشكل كامل وسريع وآمن ومن دون عوائق.

ونرى أن السبيل الوحيد للمضي قدما نحو حل دائم سيعتمد على إجراء مفاوضات مباشرة بين الأطراف، مع مراعاة ضرورة تجنب الإجراءات الانفرادية لأنها قد تزيد من تصعيد الحالة خاصة في ظل احتدام التوترات حاليا. وفي هذا السياق، نؤكد مرة أخرى دعمنا لحل الدولتين الذي سيُمكن دولة إسرائيل من العيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن وفي ظل اعتراف متبادل مع دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة والتي تتوافر لها مقومات البقاء.

السيد راي (كندا) (*تكلم بالفرنسية*): اعتمدت الجمعية العامة في عام 1947 القرار 181 (د–2) واتفقت على أن الحل الوحيد القابل للتطبيق لإحلال السلام في الشرق الأوسط هو إقامة دولتين. ومع ذلك، وبعد مرور 75 عاما، لم تتحقق هذه الرؤية بعد. ما فتئت كندا تسترشد دوما بالتزامها التاريخي والثابت بحل الدولتين في موقفها حيال المسائل المتعلقة بإسرائيل وفلسطين.

سيظل تاريخ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 محفورا في ذاكرتنا إلى الأبد. في ذلك اليوم، قتلت حماس أكثر من 200 1 شخص واختطفت أكثر من 240 شخصا وارتكبت أعمال عنف جنسي وحشية. ولم تتردد كندا في إدانة ذلك الهجوم الذي شنته حماس والمطالبة بالإفراج عن الرهائن، وما برحت تفعل ذلك منذ ذاك الحين. وسنواصل مطالبة الجمعية العامة بتحمل مسؤولياتها فيما يتعلق بالهجوم.

وقُتل آلاف المدنيين الفلسطينيين منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر في النزاع العسكري الذي أعقب ذلك اليوم المشؤوم. وشُرّد زهاء مليوني شخص ويواجه عدد أكبر من ذلك الآن مجاعة وشيكة. إن حجم الأزمة الإنسانية – علينا أن نعترف بذلك ونقولها – كارثي. وتعرب كندا عن

حزنها لفقدان كل تلك الأرواح، وسنواصل بذل ما في وسعنا في جميع أنشطتنا وسياساتنا لكفالة حماية حقوق الإسرائيليين والفلسطينيين.

(تكلم بالإنكليزية)

هناك حاجة ماسة إلى وقف فوري لإطلاق النار. يجب إطلاق سراح الرهائن. ويتعين توفير الإغاثة الإنسانية بسرعة وأمان ومن دون عوائق للمدنيين. وينبغي لإسرائيل الامتناع عن القيام بمزيد من العمليات العسكرية في رفح، وهو ما يخلِّف بالفعل عواقب إنسانية مدمرة. إن نهج كندا تجاه الأزمة والتصويت اليوم يسترشد بثلاثة مبادئ رئيسية.

أولاً، لإسرائيل الحق في الوجود والدفاع عن نفسها وفقا للقانون الدولي.

ثانيا، يجب أن يتمكن الشعب الفلسطيني من إعمال حقه في تقرير المصير.

ثالثا، إن حماية المدنيين، لا تقع على عاتق الطرفين في هذا الصراع فحسب، بل في جميع الصراعات وفي كل مكان، وأمر في غاية الأهمية ومطلب صارم بموجب القانون الإنساني الدولي.

وبما أن الجمعية العامة نظرت في منح امتيازات إضافية للوفد الفلسطيني في الأمم المتحدة، وأوصت بأن يعيد مجلس الأمن النظر في عضوية فلسطين الكاملة في الأمم المتحدة، قررت كندا الامتناع عن التصويت على القرار دإط–23/10. اسمحوا لي أن أوضح سبب ذلك.

نتفق مع تأكيد المشاركة المعززة للممثلين الفلسطينيين في الأمم المتحدة، ويجب أن أقول إنني أقدر المرونة التي أبداها الوفد الفلسطيني في وضع القرار دإط–23/10 في صيغته النهائية. لقد أجرينا مناقشات جيدة ونزيهة وصريحة ومفصلة، وأعتقد أن تلك المناقشات أسفرت عن حل أفضل. لبد أنه لا تزال لدينا شواغل بشأن القرار، على الرغم من بذل أقصى الجهود، ولهذا السبب امتنعنا عن التصويت. ويذهب القرار بعيدا جدا في تحديد أن إقامة دولة فلسطينية وحقها في العضوية الكاملة قد تحققا بالفعل على أرض الواقع، بدلا من أن يكونا من قبيل الطموح. والحقيقة الأخرى التي يجب أن ندركها هي أن حماس، التي تعتبرها دول كثيرة، بما فيها كندا، منظمة إرهابية – وهي وجهة نظر أكدها تماما سلوكها في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 – تسيطر حاليا على مناطق في غزة، وهي جزء أساسي من أراضي دولة فلسطين المستقبلية. ولا تزال حماس تحتجز رهائن ولم تلقِ بعد أسلحتها أو تنهي معارضتها العنيفة لوجود إسرائيل. ويستحق جميع الفلسطينيين أن تقودهم حكومة شرعية وتمثيلية، بدون مشاركة منظمة إرهابية.

وفي الوقت نفسه، أوضحت حكومة نتنياهو في أقوالها وأفعالها أنها ترفض الحل القائم على وجود دولتين. وتتزايد أعداد المستوطنات غير القانونية وحالات عنف المستوطنين في الضفة الغربية بمعدلات تنذر بالخطر، مع الإفلات من العقاب في كثير من الأحيان. ونعتقد أنه يجب أن يكون هناك تقدم مستمر نحو تقرير المصير الفلسطيني، ولا يمكننا أن نتخلى عن ذلك، ولن نستسلم. ومن الواضح أنه يجب علينا على جناح السرعة أن نعيد بناء طريق موثوق به لتحقيق الحل القائم على وجود دولتين – حل يعطي الأمل للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء بأنهم قد يعيشون جنبا إلى جنب في سلام وأمن وكرامة. ولا يمكن لتلك العملية أن تؤخر إنشاء دولة فلسطينية إلى ما لا نهاية. وكندا مستعدة للاعتراف بدولة فلسطين في الوقت الذي يفضي فيه ذلك إلى سلام دائم، واسمحوا لي أن أوضح أيضا أن هذا ليس بالضرورة خطوة أخيرة على ذلك الطريق. ولا يزال هناك عمل يتعين القيام به، ولكن التزام كندا بالحل القائم على وجود دولتين، بما في ذلك الاعتراف بدولة فلسطين عندما يكون ذلك مناسبا، لا يزال التزام قائم إلى حد كبير.

سنواصل أيضا دعم الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار الإقليمي. سنضاعف الضغط على حماس والنظام الإيراني، بما في ذلك من خلال الجزاءات. سنفرض جزاءات على المستوطنين المتطرفين. وسندعم تعزيز السلطة الفلسطينية وإدخال إصلاحات لتحقيق ذلك لصالح الفلسطينيين. ونحن ملتزمون أيضا بدعم إنعاش غزة وإعادة إعمارها في سياق سلام مستدام. ويجب أن يكون الحل إقليميا أيضا وأن يشمل الاندماج الكامل لإسرائيل في الشرق الأوسط. وستواصل كندا العمل مع المجتمع الدولي وستبقي في صميم جهودها الحاجة إلى ضمانات أمنية طويلة الأجل لإسرائيل والتطلعات الوطنية للفلسطينيين.

لا بد من أن نضاعف جهودنا معا لتحقيق الرؤية التي عبرت عنها الجمعية العامة لأول مرة في عام 1947. ونحن مدينون بذلك للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني اللذين يستحقان مستقبلا أكثر إشراقا وسلاما مستداما. وقبل كل شيء، يتطلب السلام التعاطف. إنه يتطلب فهما لالتماس كل أمة وكل شعب عن للكرامة والاعتراف. لنكن واضحين جدا: هناك العديد من الدول التي ما زالت لا تعترف بدولة إسرائيل اليوم. وهي دولة عضو في الأمم المتحدة منذ عام 1948. وفي الوقت نفسه، استغرقنا وقتا طويلا لتزويد الفلسطينيين بالاعتراف بأنهم يستحقون أن يصبحوا أعضاء ليس في هذه المنظمة فحسب، بل في منظمات أخرى أيضا. وكما قلت، لا يزال يتعين القيام بذلك العمل، ولكن لكي نحقق ذلك سنحتاج إلى وثبة في الإيمان والخيال تأخذنا إلى ما يتجاوز بعض الكلمات التي سمعناها هنا اليوم. ويجب أن نتفهم جميعا بأنه ليس كل الفلسطينيين إرهابيين، ومن المهم لنا أن نتفهم أن الإسرائيليين أبناء شعب جديرون أن يأخذوا مكانهم أيضا، فمعاناتهم العميقة، التي تأكدت في وقت سابق من هذا الأسبوع بإحياء ذكرى يوم ذكرى محرقة اليهود (هاشواه) تستحق ذلك.

السيدة روموالدو (كابو فيردي) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم تعليلا للتصويت بعد التصويت على القرار دإط-23/10، المعنون "قبول أعضاء جدد في الأمم المتحدة".

لقد صوتت كابو فيردي لصالح القرار، مسترشدة بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتشدد في هذا الصدد على مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب. ونسلم أيضا بأهمية صون وتعزيز السلم الدولي القائم على الحرية والمساواة والعدالة واحترام حقوق الإنسان الأساسية. ويشدد دستورنا على أن بلدنا "تحكمه في العلاقات الدولية مبادئ الاستقلال الوطني [و] احترام القانون الدولي وحقوق الإنسان" وأيضا "يشارك في الكفاح الدولي ضد الإرهاب والجريمة عبر الوطنية". ولهذا السبب، لم يتردد بلدي في إدانة الهجمات الشنيعة التي ارتكبتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وندين أيضا احتجاز الرهائن ونكرر دعوتنا إلى إطلاق سراحهم.

وتدين كابو فيردي جميع أشكال الإرهاب و/أو التطرف وتعترف بحق دولة إسرائيل في العيش في سلام وأمن وفي حقها في الدفاع عن نفسها، امتثالا للقانون الإنساني الدولي. ومع ذلك، ندين تصاعد العنف والدمار الذي وقع في فلسطين – ولا سيما في غزة – منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، مما أسفر عن خسائر فادحة في الأرواح البشرية، بما في ذلك أرواح الأطفال والنساء والعاملين في المجال الإنساني. لقد ميزت حكومة كابو فيردي دائما ولا تزال تميز بوضوح بين الحركات المتطرفة والشعب الفلسطيني، الذي يستحق الدعم الكامل من المجتمع الدولي، وخاصة في السياق الحالي للكارثة الإنسانية. وترى حكومة الرأس الأخضر أنه من المهم الحفاظ على آليات الحوار من أجل السلام، وتعزيز المعونة الإنسانية في ذلك السياق، ومراعاة مبادئ القانون الإنساني الدولي، مع الاحترام الصارم لميثاق الأمم المتحدة واتفاقيات جنيف.

وتسلم كابو فيردي بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وتشجع جميع الجهود الرامية إلى تحقيق ذلك الهدف من خلال المفاوضات. إن الحل الدام يتمثل في قيام دولتين وشعبان يعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

إن حكومة كابو فيردي تؤكد مجددا موقفها من الصراع بين إسرائيل وحماس وتشدد على أن السكان الفلسطينيين يستحقون الدعم الكامل من المجتمع الدولي، لا سيما في سياق الحالة الإنسانية الحادة الراهنة. وللأسباب التي قدمناها، صوتت كابو فيردي مؤيدة لقرار اليوم.

السيد فون وكسكول (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): ما انفكت السويد ملتزمة بالتوصل إلى حل عادل وشامل للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، مع وجود دولتين، دولة إسرائيل ودولة فلسطين المستقلة والديمقراطية والمتصلة الأراضي وذات السيادة والقادرة على البقاء اللتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن واعتراف متبادل، والقدس عاصمة مستقبلية لكلتا الدولتين، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. إن موقف السويد من وضع دولة فلسطين بموجب القانون الدولي، ودعمها لحل الدولتين، لم يتغير. وقد أعرب الاتحاد الأوروبي

بشكل مشترك عن التزامه بالعمل مع الشركاء لإنهاء الأزمة في غزة دون تأخير وتنفيذ قرار مجلس الأمن 2728 (2024). وسنواصل العمل من أجل وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية، والاحترام الكامل للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، والإفراج الفوري عن جميع الرهائن المتبقين.

إن الحالة الإنسانية في غزة مروعة. ويعاني جميع السكان من انعدام الأمن الغذائي الحاد. والاحتياجات الإنسانية هائلة، ولا بد من زيادة إيصال المعونة الإنسانية إلى غزة وداخلها زيادة جذرية لمنع المزيد من المعاناة الإنسانية. إننا نواجه أزمة رهيبة في الشرق الأوسط ويجب اتباع ميثاق الأمم المتحدة. ونعتقد أنه كان من الأفضل لو أمكن اتباع العملية المنتظمة في مجلس الأمن، لأن هذا لا يساعد في الوقت الراهن الجهود الرامية إلى تحقيق الحل القائم على وجود دولتين. ولهذا السبب، امتنعت السويد عن التصويت على القرار دإط–23/10.

السيدة دل أغويلا كاستيو (غواتيمالا) (*تكلمت بالإسبانية*): نرحب باستئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة للبت في القرار دإط–23/10، المعنون "قبول أعضاء جدد في الأمم المتحدة".

منذ عام 1947، ما فتئت بلادي تؤمن إيمانا راسخا بالتعايش السلمي بين الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني، على أساس سيادة القانون الدولي، بغية التوصل إلى حل سلمي وشامل ونهائي لهذا الصراع. ولن يكون ذلك ممكنا إلا من خلال حل قائم على وجود دولتين يعالج الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل ويمكِّن من توطيد دعائم دولة فلسطينية قادرة على البقاء سياسيا واقتصاديا. ونعتقد أن هذه الدولة الفلسطينية ينبغي لها أن تتعايش مع إسرائيل داخل حدود معينة بوضوح وآمنة وسلمية ومعترف بها دوليا، وفقا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة. واستنادا إلى هذه المبادئ، اعترفت غواتيمالا في 8 نيسان/أبريل 2013 بدولة فلسطين كدولة مستقلة وذات سيادة وحرة.

نحن نتفهم ضرورة التماس حل سلمي للصراع، وندعو المجتمع الدولي إلى تيسيره، وأن ترعى الأمم المتحدة عملية سياسية ترمي إلى تعزيز إحلال السلام العادل والمستدام في المنطقة، بمشاركة جميع الأطراف المعنية.

ومع ذلك، إذا أردنا تحقيق السلام في المنطقة، لا يمكننا أن نتسامح مع الأعمال الإرهابية في المنطقة. تدين غواتيمالا بأشد العبارات الهجوم الذي ارتكبته جماعة حماس الإرهابية ضد السكان الإسرائيليين في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وتلك الأعمال تتناقض مع كل مبدأ تقوم عليه هذه المنظمة. وفي ذلك الصدد، ما زلنا نطالب بالإفراج عن جميع الرهائن الإسرائيليين وغيرهم من الرهائن الذين ما زالوا محتجزين لدى حماس منذ ذلك اليوم المشؤوم. وبوصفنا دولة ذات رسالة سلمية قوية، ندرك أن الرد على هذه الهجمات لا يمكن أن يترجم إلى تجاهل لحقوق الإنسان للفلسطينيين، ناهيك عن الالتزامات بموجب القانون الإنساني الدولي. ونحث الأطراف على الاتفاق فورا على وقف إطلاق النار. إن وقف إطلاق النار لا يتناقض مع إطلاق سراح الرهائن، بل تدبير ضروري لضمان الأمن وحماية الحقوق الفلسطينية. لقد حان الوقت للعودة إلى طريق الحل السياسي للصراع، وليس الحل العسكري. كذلك تشدد غواتيمالا على أهمية ضمان وصول المساعدات الإنسانية، وفقا للأمر الصادر عن محكمة العدل الدولية في 26 كانون الثاني/يناير 2024، فضلا عن الالتزام بحماية السكان المدنيين الفلسطينيين.

اسمحوا لي أن أكرر ما أعرب عنه بلدي في 1 أيار/مايو أمام الجمعية العامة (انظر A/78/PV.74) ذلك أن استخدام حق النقض ضد مشروع قرار مجلس الأمن S/2024/312، بشأن قبول دولة فلسطين عضوا كامل العضوية، قد أظهر مرة أخرى الشلل الذي أصاب أعلى جهاز لدينا مسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين، واستلزم عقد هذه الجلسة. ولا يمكن إنكار أن قبول أعضاء جدد – فلسطين في هذه الحالة – في منظمتنا خطوة إلى الأمام في السعي نحو إحلال السلام والأمن والعدالة فيما بين الأمم. ويجب أن يكون اتخاذ قرار في هذا الصدد عملا يستند إلى القانون، وليس إلى اعتبارات ذاتية. وتحدد المادة 4 من ميثاق الأمم المتحدة قائمة مغلقة بشروط قبول أعضاء جدد. وعلاوة على ذلك، ذكرت محكمة العدل الدولية بشكل لا لبس فيه في فتواها المؤرخة 28 أيار/مايو 1948 أنه لا يحق للدول الأعضاء أن تجعل موافقتها على قبول دولة جديدة في المنظمة متوقفة على

شروط غير منصوص عليها صراحة في تلك المادة. ومن الواضح أن تلك المبادئ لم تمتثل لها على النحو الواجب في هذه الحالة.

أخيرا، أود أن أوكد مجددا على نحو قاطع الحاجة الملحة إلى وضع حد لجميع الاعتداءات العشوائية والسعي إلى حل سلمي وتفاوضي للصراع الذي طال أمده. وغواتيمالا، وفاء منها لمبدأ التسوية السلمية للنزاعات، تعرب عن استعدادها لدعم جميع الجهود الرامية إلى إقامة سلام دائم في المنطقة، على أساس الاحترام المتبادل والتقيد الكامل بالقانون الدولي. ولتلك الأسباب أيدت غواتيمالا القرار المعنون "قبول أعضاء جدد في الأمم المتحدة".

السيد جاكمان (بربادوس) (*تكلم بالإنكليزية*): صوتت بربادوس مؤيدة لهذا القرار المهم (القرار دإط-23/10) وتؤيد بقوة طلب فلسطين الانضمام إلى الأمم المتحدة بوصفها عضوا كامل العضوية. وفي ذلك الصدد، يجب أن نسجل أسفنا لحق النقض الذي استخدم في مجلس الأمن وأدى إلى عقد جلسة اليوم ((انظر A/78/PV.6909). ويجب على المجلس أن يعيد النظر في قراره وأن يكمّن دولة فلسطين وشعبها بأن يتبوأا مكانهما الصحيح في الأمم المتحدة.

أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأبلغ الجمعية بأن حكومة بربادوس قررت قبل ثلاثة أسابيع الاعتراف بدولة فلسطين وإقامة علاقات دبلوماسية معها. وقد فعلنا ذلك لأننا نؤمن إيمانا راسخا بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وبحقه في العيش في أمان وأمن. كذلك نؤمن إيمانا راسخا بحق دولة إسرائيل وشعبها في الوجود بأمان وأمن، وقد أدنا مرارا وتكرارا هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وإذ نجتمع في هذه اللحظة الخطيرة من أجل إخوتنا وأخواتنا في الشرق الأوسط، أود أن أثير نقطتين أخريين.

أولا، نكرر تأكيد نداءاتنا السابقة – نداءات الجماعة الكاريبية، ونداءات العدد الكبير من البلدان الأخرى، ونداءات الأمين العام ونداءات الجمعية العامة – من أجل وقف فوري ودائم لإطلاق النار في الحرب في غزة. كما نكرر تأكيد النداءات العديدة من أجل الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن وتقديم المساعدة الإنسانية بجميع أبعادها إلى شعب غزة. وهذا بالتأكيد شرط لأي تطورات أخرى في هذا النزاع الرهيب الذي أودى بحياة آلاف الأبرياء من كلا الجانبين. وهو أيضًا في رأينا شرط أساسي لأي تسوية أوسع نطاقًا للشرق الأوسط ككل.

ثانيًا، يجب على أطراف النزاع الآن، حتى في مواجهة الموت والدمار الذي ينزلونهما ببعضهم البعض، أن يجتمعوا لإيجاد طريق للسلام الدائم في الشرق الأوسط. ويتطلب ذلك من جميع الأطراف وحلفائهم التفاوض بحسن نية، على أن تكون مصلحة شعب فلسطين وإسرائيل هي المبدأ الذي يسترشدون به. وفي صميم هذا السلام الدائم قيام دولة فلسطينية تملك مقومات الحياة، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي. ووفقاً للقرار دإط-23/10، فهي دولة ينبغي أن تكون عضواً كامل العضوية في الأمم المتحدة.

السيد ساروفا (بابوا غينيا الجديدة) (*تكلم بالإنكليزية*): يلاحظ وفد بلدي مع الاحترام باهتمام المواقف المختلفة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول المراقبة بشأن مسألة إقامة دولة فلسطين، بما في ذلك المواقف التي أعرب عنها في مجلس الأمن الشهر الماضي، والتي دفعت الجمعية العامة إلى تناول هذه المسألة اليوم. فيما يتعلق ببابوا غينيا الجديدة، لدينا علاقات رسمية مع كل من إسرائيل وفلسطين.

لا تزال بابوا غينيا الجديدة تشعر بالقلق إزاء الحالة الخطيرة في فلسطين وإسرائيل، بالنظر إلى التحديات الإنسانية والأمنية المستمرة التي تواجه السلام والأمن، وتأثيرها المستمر على حياة الفلسطينيين والإسرائيليين وسبل عيشهم، وتداعياتها الأوسع نطاقاً على منطقة الشرق الأوسط وخارجها. ولذلك، فإننا نكرر دعوتنا للإفراج غير المشروط عن جميع رهائن 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 الذين لا تزال تحتجزهم حماس وغيرها. كما نؤكد من جديد دعوتنا لتسوية الحالة الخطيرة القائمة بالوسائل السلمية.

ونشجع كذلك على إجراء مفاوضات مباشرة، بما في ذلك من خلال حل الدولتين، بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين في إسرائيل وفلسطين، من أجل إيجاد حل سياسي ودي ودائم للطرفين لكي تعيش إسرائيل وفلسطين جنباً إلى جنب في تعايش سلمي بدلاً من تكلم كل منهما على طريقته دون الاستماع للآخر.

واليوم، صوتت بابوا غينيا الجديدة معارضة القرار دإط–23/10، استنادا إلى رأينا بأن أي حقوق وامتيازات ستمنح للأطراف التي تسعى إلى الحصول على عضوية الأمم المتحدة والتزاماتها الناشئة عن هذا التعهد يجب أن تمنح بطريقة تتفق تماما مع ميثاق الأمم المتحدة وتتوافق معه. إن الالتفاف المتكرر على الميثاق لأي غرض من الأغراض، مع الادعاء بأهميته، هو أمر خطير لا يجوز الاستخفاف به في نظرنا.

وبوصف بابوا غينيا الجديدة عضوا في حركة بلدان عدم الانحياز، تود أن تسجل رسميا ،للأسف، أنها تنأى بنفسها عن البيان الذي سيدلي به ممثل أوغندا باسم حركة بلدان عدم الانحياز بشأن الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة اليوم والقرار دإط–23/10، لأن العناصر الواردة فيه لا تتفق مع موقفنا الوطني بشأن المسائل المعروضة علينا اليوم.

السيد فاسكونسيلوس إي كروس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): منذ عام 1947 وحتى اليوم، لم تستأثر أي مسألة أخرى باهتمام الأمم المتحدة بقدر ما استأثرت به قضية فلسطين. ومنذ ذلك العام، اتفقت الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة هنا في الجمعية العامة على أن وجود دولتين – واحدة يهودية وأخرى عربية – هو أحد الشروط التي لا غنى عنها لوضع حد للنزاع في الشرق الأوسط.

هذا هو تفويض القرار 181 (د–2)، الذي أفضى إلى إنشاء دولة إسرائيل في عام 1948 وانضمامها لاحقا إلى المنظمة، بتأييد من بلدي. وانسجاماً مع هذه الرؤية، أعربت المكسيك مراراً وتكراراً عن دعمها لقرارات الجمعية العامة التي ساهمت في ترسيخ الدولة الفلسطينية، كما تمثلها السلطة الوطنية الفلسطينية. لقد كررنا تأكيد التزامنا بالسلام العادل في الشرق الأوسط اليوم بالتصويت مؤيدين القرار دإط–23/10 الذي يوسع نطاق حقوق فلسطين في الجمعية العامة. ونكرر تأكيد دعوتنا لمجلس الأمن إلى النظر بشكل إيجابي في طلب قبول فلسطين كعضو كامل العضوية في المنظمة.

وبإعلان الجمعية العامة في القرار الذي اعتمدته للتو أن فلسطين تستوفي الشروط المنصوص عليها في المادة الرابعة من ميثاق الأمم المتحدة، فإن المكسيك ترى أن أي نقض آخر لقبول فلسطين من جانب مجلس الأمن لن يكون له أي أساس. ونحث الأعضاء الدائمين في المجلس على احترام بيان حزيران/يونيه 1945، الذي وعدوا فيه بعدم استخدام "حقهم في النقض ‹الفيتو› عمداً لعرقلة عمل المجلس".

ولأولئك الذين يصرون على أن الظروف الحالية لا تسمح بالتقدم نحو السلام، أذكّرهم بأن الدول الممثلة هنا هي المسؤولة الأولى عن خلق تلك الظروف. لذلك، أحثّ أطراف النزاع على استئناف العملية السياسية في أقرب وقت ممكن، بدعم من المجتمع الدولي، من أجل وضع حد لدوامة العنف الحالية المدمرة والمحفوفة بالمخاطر.

وتكرر المكسيك تأكيد إدانتها القاطعة للهجمات الإرهابية التي ارتكبتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي ضد المدنيين الإسرائيليين، بمن فيهم النساء والأطفال وكبار السن، وتدعو إلى الإفراج غير المشروط عن جميع الرهائن، بمن فيهم مواطن مكسيكي واحد. ونردد دعوة الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع للسماح بإمكانية الوصول لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ولجنة التحقيق الدولية المستقلة. كما نرفض الهجمات العشوائية والعنف العشوائي الذي يتعرض له السكان المدنيون الفلسطينيون من جانب إسرائيل.

تدين المكسيك الهجوم العسكري على رفح في ضوء الكارثة الإنسانية والتصعيد الإقليمي الذي قد يترتب على ذلك. جميع الأطراف، بما في ذلك الجماعات من غير الدول، ملزمة بالالتزام بالقانون الدولي الإنساني.

يطالب وفد بلدي بإجراء تحقيق مستقل في التقارير المقلقة عن المقابر الجماعية التي تم اكتشافها في المناطق المحيطة بمستشفيي الشفاء والنصر. طلبت المكسيك، إلى جانب تشيلي، من المحكمة الجنائية الدولية التحقيق في الحالة في غزة. إننا مقتنعون بضرورة محاسبة المسؤولين عن السلوك الإجرامي على أفعالهم. إن للضحايا الحق في العدالة والمساءلة. وهذا هو مفتاح نجاح الجهود المستقبلية الرامية إلى تحقيق المصالحة.

ترى المكسيك أن التفاوض هو السبيل السلمي الوحيد للخروج من دوامة العنف. لذلك، نؤيد فكرة الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي للسلام من أجل عودة الأطراف إلى طاولة المفاوضات. كما أننا نؤيد الجهود الدبلوماسية الجارية حالياً لإرساء وقف دائم لإطلاق النار وتأمين الإفراج غير المشروط عن جميع الرهائن. وتؤكد المكسيك من جديد تأييدها لحل هذا النزاع على نحو يستلزم وجود دولتين، ويضمن أمن إسرائيل ويسمح بتوطيد دعائم دولة فلسطينية مستقلة اقتصاديا وسياسيا ومتعايشة مع إسرائيل داخل حدود معترف بها دوليا، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. فلنرحب بفلسطين بوصفها عضوا في المنظمة يتمتع بكامل الحقوق. ومن شأن القيام بذلك أن يسهم في إيجاد حل فعال لمشكلة يعاني منها المجتمع الدولي منذ عقود طويلة جداً.

السيد والاس (جامايكا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكركم، سيدي الرئيس، على استئناف عقد الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة اليوم.

في 22 نيسان/أبريل 2024، اتخذت حكومة جامايكا قرار الاعتراف بدولة فلسطين. ومع قيام بربادوس بذلك في وقت سابق من ذلك الأسبوع، وانضمام ترينيداد وتوباغو وكمنولث جزر البهاما إلى قائمة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تعترف بدولة فلسطين، تجدر الإشارة إلى أن جميع الدول الأعضاء الـ 14 في الجماعة الكاريبية قد اعترفت الآن بفلسطين.

يجب أن يتم النظر في مسألة عضوية فلسطين في الأمم المتحدة في سياق التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط، ولا سيما الهجمات التي شنتها حماس على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 والرد العسكري الإسرائيلي المستمر في غزة منذ ذلك الوقت. ولم تكتف حكومة جامايكا بإدانة العمل البغيض الذي قامت به حماس، بل وانضمت إلى المجتمع الدولي في التأكيد على قلقها العميق إزاء الخسائر الكبيرة في الأرواح والتشريد والأزمة الإنسانية التي لا تزال تتكشف نتيجة الأعمال العدائية الجارية في غزة. وما فتئنا نعبر عن تأييدنا للجهود المبذولة على المستويين الإقليمي والمتعدد الأطراف لوضع حد للأعمال العدائية من أجل ضمان معالجة الأزمة الإنسانية على وجه السرعة.

وساندت جامايكا أيضاً العديد من قرارات الأمم المتحدة بشأن الحالة في فلسطين، ودعمت استناد الأمين العام إلى المادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة لكي ينظر مجلس الأمن في الأزمة الإنسانية التي تتكشف. كما دعونا باستمرار إلى إطلاق سراح جميع الرهائن.

ويأتي طلب فلسطين المتجدد في 2 نيسان/أبريل 2024 لنظر مجلس الأمن رسمياً في طلبها للعضوية في الأمم المتحدة (انظر A/78/837) بعد طلب غير ناجح للعضوية في عام 2011 (انظر A/66/371). في عام 2012، منحت الجمعية العامة للأمم المتحدة فلسطين مركز المراقب الدائم لدى الأمم المتحدة، وهو المركز الذي أيدته جامايكا أيضًا في ذلك الوقت.

إن موقف جامايكا من هذه المسألة يستند إلى التزامنا بالميثاق، وتأييدنا القوي لحق الشعوب في تقرير المصير، وإيماننا الأساسي بتعددية الأطراف وسيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. لقد ظللنا نتمسك بموقف متوازن في دعم حل سلمي للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، مع حل الدولتين الذي يضمن أمن إسرائيل وحق فلسطين في دولة مستقلة وذات سيادة وتملك مقومات البقاء ضمن حدود ما قبل عام 1967، عملاً بقراري مجلس الأمن 242 (1967) و 338 (1973).

وأود أن أوضح أيضًا أن اعتراف جامايكا بفلسطين ليس تأييدًا لحماس، التي تبنت موقفا متكررا يتمثل في الدعوة المستمرة لتدمير إسرائيل. إننا نرفض هذه الأيديولوجية غير المقبولة، كما نرفض استخدام الإرهاب بجميع أشكاله. ويندرج دعمنا لفلسطين في سياق اعترافنا بالسلطة الفلسطينية كممثل معترف به دولياً للشعب الفلسطيني وإيماننا بأن تعزيز حل الدولتين سيتوطد بالاعتراف بها.

وفي ضوء ذلك، صوتت جامايكا مؤيدة القرار، ونؤكد مجددا على موقفنا بضرورة منح دولة فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وبما يتماشى مع الإجراءات والممارسات المعمول بها في المنظمة. ولذلك، فإننا نضم صوتنا إلى الدعوة الموجهة إلى مجلس الأمن لإعادة النظر في طلب عضوية دولة

فلسطين، مع الأخذ بعين الاعتبار الموقف الذي أعربت عنه الجمعية العامة هنا اليوم. وفي غضون ذلك، نؤيد كذلك تعزيز مشاركة دولة فلسطين كدولة مراقبة في أنشطة الجمعية العامة، على النحو المبين في مرفق القرار.

السيد كيماني (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفنا الشعب الفلسطيني بطلبه أن يصبح عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة. لقد كان من دواعي فخر كينيا أن تصوت مؤيدة القرار التاريخي اليوم (القرار دإط–23/10)، الذي يمنح حقوقا وامتيازات إضافية لدولة فلسطين، وأن تحث مجلس الأمن على إعادة النظر في ذلك الطلب في أقرب وقت ممكن. لقد أيدنا لعقود من الزمن حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. ففي نهاية المطاف، تشكلت هويتنا كشعب حر ودولة مستقلة من خلال تقرير المصير. عندما أُنشئت الأمم المتحدة في عام 1945، كنا إقليمًا استعماريًا ترزح فيه الدول التي كانت حرة سابقًا تحت نير دولة إمبريالية غاشمة. لقد كان نضالنا من أجل الاستقلال، حيث انضم القوميون الأفارقة إلى نضالات أخرى في جميع أنحاء العالم، هو الذي منحنا كينيا المستقلة. لا يمكننا أن ننكر على الآخرين الذين يسعون بشكل مشروع إلى تقرير المصير، تماما كما لا يمكننا أن ننكر وجودنا كأمة.

يتطلع الشعب الفلسطيني إلى أن تكون جميع جوانب حوكمتهم ذات سيادة ومحبة للسلام، وأن تتجسد في دولة تتبنى التزامات العضوية الكاملة، كما تطالب المادة 4 من ميثاق الأمم المتحدة.

ومع ذلك، في قطاع غزة المحاصر والضفة الغربية المضطربة بشكل متزايد، فإن نعمة السلام المراوغة حلم بعيد المنال. إن الهجوم الوحشي الذي شنته حماس على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، والذي أودى بحياة أكثر من 200 1 شخص وأدى إلى اختطاف 240 مدنيًا وجنديًا، يمثل فصلًا مؤلمًا في سجلات النزاع. إن هذا العمل الإرهابي، الذي تدينه كينيا بشدة وبشكل لا لبس فيه، هو انتهاك صارخ لحرمة الحياة والسلام. فالإرهاب، بغض النظر عن مبرراته المعلنة، آفة تقوض مساعي التفاوض والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية واللجوء إلى الترتيبات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي تبنيناها كأعضاء في الأمم المتحدة.

في أعقاب الهجوم المدمر الذي شنته حماس، كان للرد العسكري الإسرائيلي المبرر عواقب أخلاقية وقانونية وإنسانية هائلة. للأسف، أدى حجم العمليات العسكرية في غزة وكثافتها إلى أضرار إنسانية جسيمة، حيث تشير تقارير متعددة إلى أن العديد من الضحايا هم من غير المقاتلين، وعدد كبير منهم من الأطفال. وقد حدّت القيود اللوجستية التي تفرضها إسرائيل على غزة بشكل كبير من وصول الخدمات والسلع الأساسية للسكان غير المقاتلين. وكثيراً ما انحرفت الآثار على غير المقاتلين والأهداف المدنية الحيوية والعاملين في المجال الإنساني، بمن فيهم العاملون في الأمم المتحدة، عن القانون الدولي والقانون والدولي الإنساني.

على مر السنين، دعمت كينيا باستمرار العديد من القرارات التي تدعو إلى إقامة دولة فلسطينية وتقرير المصير. إن التزامنا راسخ، وهو ما يعكس إيماننا بأن العضوية الكاملة في الأمم المتحدة هي أساس سيادة أي دولة ومساواتها. ولذلك، فإننا نحث مجلس الأمن على القيام بدوره في دعم الظروف الملائمة لتحقيق الأمن والسلام في فلسطين واستقلالها. ويجب أن تبدأ هذه الجهود بوقف فوري لإطلاق النار لدواع إنسانية في غزة والإفراج غير المشروط عن جميع الرهائن يليها استئناف الحوار دون شروط مسبقة بهدف تحقيق حل الدولتين بشكل واقعي. وهذا النهج ليس مجرد طريق للسلام، بل هو أيضًا ضرورة استراتيجية تعالج التطلعات الأساسية لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين. إننا نحث جميع الدول والقادة والمنظمات التي لها تأثير على القيادة الإسرائيلية والفلسطينية على بذل كل جهد ممكن لتشجيع وتيسير وقف إطلاق النار واستئناف الحوار. هذه هي الطريقة الوحيدة لتهميش المتطرفين الذين يجدون في العنف أهمية وفاعلية. ومن شأن ذلك أن يمكّن القادة الذين يدركون أن السلام الذي يستحقه شعبهم لا يمكن أن يتأتى إلا بالاعتراف بالسلام الذي يستحقه الطرف الآخر أيضًا.

عانت كينيا من خسائر فادحة وغضب عارم عقب الهجمات الإرهابية على مواطنينا. ونتعاطف تمامًا مع مخاوف إسرائيل الأمنية.

ومع ذلك، فإننا ندرك أيضًا أن مكافحة الإرهاب بلا حدود تجعل من أعمال الإرهاب المستقبلية أمراً حتميًا تقريبًا. إننا ندين جميع الأعمال العسكرية الإسرائيلية التي تنتهك القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني التي اتخذت في الماضي والتي ستتخذ في المستقبل. ومن هذا المنطلق، فإننا نحث إسرائيل بشدة على الامتناع عن الهجوم على رفح، حيث لجأ عدد كبير من المدنيين النازحين غير المقاتلين إليها، لأن هذا العمل قد يؤدي إلى ارتكاب فظائع وجرائم ضد الإنسانية بسبب الخسائر الكبيرة التي لا مفر منها في صفوف المدنيين والتداعيات الإنسانية الهائلة.

وفي الوقت نفسه، فإن استمرار حماس في احتجاز الرهائن ليس انتهاكاً للقانون الدولي فحسب، لكنه أيضاً عملاً وحشياً فاضحاً يدل على استخفافها بحياة البشر. يجب على حماس إطلاق سراح جميع الرهائن فوراً والتخلي عن مطالبها بالقيادة السياسية والإدارية. يجب أن ينتهي عهد الإرهاب الذي تمارسه لتمهيد الطريق أمام القادة الذين يسعون بصدق إلى التفاوض والحوار والمصالحة كجزء من عملية تؤدي إلى تقرير مصير الشعب الفلسطيني وإقامة دولته. لا يمكن لدولة فلسطين المحبة للسلام أن تضم منظمة ملتزمة بتدمير شعب وتقتل المدنيين وتضطهد شعبها باسم القضية. إننا نعترف بالسلطة الفلسطينية كممثل شرعي لشعب فلسطين.

وإذ نتطلع إلى المستقبل، نأمل أن نمهد الطريق للقرار القادم الذي سيتم اعتماده بشأن عضوية فلسطين الكاملة في الأمم المتحدة ليعكس ليس الأمل فحسب، بل التقدم الحقيقي نحو السلام الدائم والاحترام المتبادل.

وفي الختام، إننا أمام مرحلة حاسمة. أُنشئت هذه المنظمة من جانب أقوى الدول في عام 1945 بوعدٍ قطعته على نفسها تجاه أكثر الدول تعرضا للاضطهاد وأكثرها ضعفاً. يجب أن نقرر ما إذا كانت إملاءات أصحاب النفوذ الأكبر ستحدد طريقنا إلى الأمام. سيؤدي هذا الطريق إلى تعددية قطبية خطيرة ومميتة وقاتلة للكرامة. علينا أن نقف صفًا واحدًا من أجل الميثاق ونقاوم الدوس عليه، لأنه يمثل دفاعنا الرئيسي عن عالم يدفع الأقوياء إلى السلوك القانوني. هذا التصويت تأييدا لفلسطين هو تصويت على وعد الأمم المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلا للتصويت بعد التصويت. وكما اتفقنا في وقت سابق، ستواصل الجمعية الآن مناقشتها للبند 5 من جدول الأعمال.

السيد محمد لغظف (موريتانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بصفتي رئيسا للمجموعة.

أود أن أبدأ بالإشادة بكم، سيدي الرئيس، على استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للتداول بشأن العدوان الإسرائيلي المستمر على الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك قطاع غزة.

لقد بذلت الأمم المتحدة وجميع الدول المحبة للسلام في العالم جهوداً حثيثة فيما يتعلق بالتصعيد المستمر للعنف والكارثة الإنسانية الناجمة عنه في فلسطين، وخاصة في غزة. وقد استمر هذا الوضع في التدهور بسبب عدم وجود استجابة حاسمة من جانب مجلس الأمن – على الرغم من النداءات الواضحة التي أطلقها قادة العالم والرأي العام العالمي بشأن الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة في مواجهة الخسائر الفادحة في أرواح الأبرياء، بما في ذلك التهديد الوشيك بالمجاعة والتطهير العرقي في الأرض الفلسطينية المحتلة.

ومن المؤسف جدا أنه على الرغم من بصيص الأمل الذي أعقب اعتماد القرارين دإط–21/10 المؤرخ 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023 و دإط–22/10 المؤرخ 12 كانون الأول/ديسمبر 2023، وكذلك اتخاذ قرار مجلس الأمن 2728 (2024) المؤرخ 25 آذار/مارس 2024 بشأن وقف إطلاق النار في غزة، فإن فظائع السلطة القائمة بالاحتلال ضد السكان المدنيين الفلسطينيين في غزة قد تضاعفت بشكل كبير. فقد وصل عدد الشهداء، وغالبيتهم من النساء والأطفال، إلى رقم غير مسبوق وهو 000 35 شهيد في آخر إحصاء. وبالإضافة إلى إصابة أكثر من 000 75 شخص وتشريد مئات الآلاف الآخرين

الذين فروا من منازلهم في غزة، شنت القوات الإسرائيلية هجومًا عسكريًا على مدينة رفح التي تضم أكثر من مليون نسمة. وفي هذا الصدد، ندين الهجوم العسكري الإسرائيلي على رفح، ونطالب بوقف فوري لإطلاق النار ووضع حد لجميع الأنشطة العسكرية الإسرائيلية.

لا شك أن الدعوة إلى عقد هذه الجلسة أصبح ضرورياً بسبب فشل المساعي السابقة في تأمين وقف دائم لإطلاق النار في غزة والتخفيف من المعاناة التي تفوق الوصف للسكان المدنيين في قطاع غزة. ومنذ اعتماد القرار دإط-22/10 في الجلسة السابقة للدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة، لم تؤد سلسلة التدابير الدبلوماسية التي اتخذت في الأمم المتحدة إلى اتخاذ مجلس الأمن إجراءات حاسمة لوقف مخاطر المجاعة والتطهير العرقي في غزة وأماكن أخرى في الأرض الفلسطينية المحتلة. ومما يؤسف له أن قرار مجلس الأمن 2728 (2024)، الذي دعا إلى وقف إطلاق النار لأغراض إنسانية خلال شهر رمضان الماضي، لم يُنفذ إلى حد كبير، في حين أن مشروع قرار مجلس الأمن S/2024/312 الذي يدعو إلى منح العضوية الدائمة لدولة فلسطين لم يُنفذ بسبب استخدام حق النقض من جانب عضو دائم في مجلس الأمن (انظر S/PV.9609).

وعلى الرغم من هذه الصورة القاتمة، نود أن نعرب مجددا عن تقديرنا للتدابير التي اتخذتها الأمانة العامة لتقديم الإغاثة والمساعدات الإنسانية للشعب الفلسطيني المحاصر في غزة. وفي هذا الصدد، نثني على خدمات الدعم التي تقدمها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ونعرب عن مواساتنا للأمين العام وأسر العاملين في مجال الإغاثة الذين جادوا بأرواحهم في فلسطين. ولا تزال هذه الخدمات الإنسانية ذات قيمة كبيرة، حيث أنها توفر خدمات الإغاثة والخدمات الاجتماعية والإنسانية لسكان الأرض الفلسطينية المحتلة، في مواجهة العدوان العسكري المستمر والإرهاب المنظم الذي يمارسه المستوطنون الإسرائيليون بدعم من السلطة القائمة بالاحتلال.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لتهنئة الأونروا على نتائج التقرير الأخير لفريق الاستعراض المستقل المعني بالأونروا، والذي أكد التزام الوكالة بالإجراءات والآليات الفعالة لتعزيز قيم مبدأ الحياد في العمل الإنساني الذي تعتمده الأمم المتحدة. ونحن مقتنعون بأن التقرير قد وضع حدا لحملة التشهير التي أطلقتها السلطات الإسرائيلية لتأليب الدول الأعضاء ضد الأونروا وحملها على وقف الخدمات القيمة المنقذة للحياة التي تقدمها للشعب الفلسطيني. وفي هذا الصدد، نثني على تلك البلدان التي استأنفت مؤخرا تقديم تبرعاتها المالية للأونروا، بما فيها البلدان التي قدمت تبرعات إضافية للوكالة. كما نحث الدول الأعضاء على إعادة النظر في موقفها من الوكالة في ضوء ما تكشف مؤخرا حتى تتمكن الأونروا من مواصلة تقديم خدماتها الإنسانية لملايين اللاجئين الفلسطينيين وغيرهم.

ومما يستحق الثناء أيضا ما أبدته أكثر من 140 دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من تأييد ساحق لقبول دولة فلسطين عضوا كامل العضوية في منظمة الأمم المتحدة، في حين أعلنت بلدان أخرى، بما فيها جامايكا وبربادوس وترينيداد وتوباغو وكومنولث جزر البهاما، اعترافها بدولة فلسطين مؤخراً.

وليس هناك دليل على فشل مجلس الأمن في الاضطلاع بمسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة بشأن صون السلم والأمن في الشرق الأوسط أكثر من عجزه الأخير عن التوصية بخصوص قبول فلسطين كدولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة. إن عدم اعتماد مشروع القرار S/2024/312 في 18 نيسان/أبريل، بسبب استخدام حق النقض، على الرغم من التصويت الإيجابي للأغلبية الساحقة من أعضاء المجلس، هو في الواقع تناقض مؤسف مع الحل المتفق عليه دوليا للأزمة الإسرائيلية الفلسطينية على أساس حل الدولتين، تمشيا مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وبالنظراً إلى حالة الجمود في مجلس الأمن، فإن الجمعية العامة في وضع أفضل للاضطلاع بدورها في إطار مبدأ "الاتحاد من أجل السلام" والحفاظ على زخم عملية السلام في الشرق الأوسط. وتحقيقا لهذه الغاية، نكرر دعوة منظمة التعاون الإسلامي إلى جميع أعضاء الأمم المتحدة لدعم اعتماد تدابير عملية تهدف إلى ممارسة أقصى

قدر من الضغط على السلطات الإسرائيلية للامتثال للإجماع الدولي بشأن استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حق العودة وإقامة دولة فلسطين المستقلة على حدود حزيران/يونيه 1967، وعاصمتها القدس الشرقية. وتشمل تلك التدابير العملية تنفيذ القرارات السابقة للدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة، ولا سيما الأحكام المتعلقة بوقف إطلاق النار لأغراض إنسانية وإتاحة الوصول إلى سكان غزة المحاصرين، وحماية السكان المدنيين، ومنع المزيد من تصعيد العنف وممارسة أقصى درجات ضبط النفس، من بين تدابير أخرى. كما ندعو الدول الأعضاء إلى مواصلة تشجيع مجلس الأمن على الاضطلاع بمسؤولياته الأساسية في التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار من خلال دعم عقد مؤتمر دولي للسلام لرسم الطريق لحل شامل وسريع ودائم لعملية السلام الفلسطينية.

وبالإضافة إلى ذلك، تثني منظمة التعاون الإسلامي على جميع الدول الأعضاء التي دعمت العملية القضائية الجارية في محكمة العدل الدولية وتحثها على مواصلة المطالبة بالتنفيذ الفوري للتدابير المؤقتة التي أصدرتها المحكمة ضد سلطات الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين. كما ندعو المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى التعجيل بالتحقيق الجنائي في جرائم الحرب ضد الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما طالب بعض أعضاء الأمم المتحدة.

وبالمثل، وفي سياق تطبيق التدابير العملية والرادعة، ندعو الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة إلى تحمل مسؤولياتها بموجب المادة الأولى من اتفاقية جنيف لمنع الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بحق الفلسطينيين. إضافة إلى ذلك، نطلب إلى الأمين العام إدراج جيش الاحتلال الإسرائيلي في ملحق التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح، ضمن الأطراف التي ترتكب انتهاكات جسيمة بحق الأطفال. وفي هذا الصدد، نكرر دعوة القمة العربية الإسلامية الاستثنائية المشتركة إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لممارسة الضغوط الدبلوماسية والسياسية والقانونية واتخاذ الإجراءات الرادعة اللازمة لوقف الجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في أرض فلسطين المحتلة وغزة. إن هذه الخيارات الإضافية والتدابير العملية ضرورية لتحقيق التعزيز المنشود لعملية السلام في الشرق الأوسط واستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني التي طال انتظارها.

وأود أن أختتم بياني بالإشادة باعتماد الجمعية اليوم للقرار دإط-23/10 بشأن توسيع عضوية فلسطين في الأمم المتحدة، وأتطلع إلى تنفيذه الفوري، بما يؤدي إلى قبول فلسطين عضوا كامل العضوية.

السيد مونكادا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلم بالإسبانية*): تتشرف جمهورية فنزويلا البوليفارية بأن تأخذ الكلمة باسم مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة.

على الرغم من الإجماع الدولي المكرس في العديد من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن قضية فلسطين، فإن التطورات الأخيرة تثبت أن استقلال الدولة الفلسطينية وحقوقها يعطلها ما يقرب من 57 عامًا من الاستعمار والضم من قبل إسرائيل – وهي حقيقة يعترف بها حتى قادة السلطة القائمة بالاحتلال أنفسهم. إن الانتهاك المنهجي لحقهم في تقرير المصير هو جزء من القمع الذي يعيش في ظله الشعب الفلسطيني. وبوصفنا أعضاء مسؤولين في المجتمع الدولي، لدينا الفرصة اليوم للوفاء بوعدنا بالاستقلال للشعب الفلسطيني وتصحيح هذا الظلم التاريخي باتخاذ تدابير ملموسة وعملية وإيجابية.

وخلال أكثر من 76 عامًا، رفضت إسرائيل الاعتراف بوجود الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير. وعلى مدار أكثر من 76 عاماً، فعلت السلطة القائمة بالاحتلال كل شيء – من سياسات الفصل العنصري والاحتلال إلى المستوطنات غير القانونية، ومن الحصار والقيود إلى هدم المنازل، ومن الوحشية العسكرية والإرهاب المعمم إلى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية – كل ذلك بهدف تقويض حل الدولتين والاستقلال والسيادة الدائمين لدولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية/القدس الشريف وضمن حدود ما قبل عام 1967، وهو حجر الزاوية لتحقيق حل عادل ودائم.

إن هذه السياسات والممارسات الإجرامية التي تحملها الشعب الفلسطيني بصمود وكرامة دليل على أن إسرائيل تعتقد أنها فوق القانون

ويمكنها أن تضرب به عرض الحائط من دون مساءلة. هذا التصور الخطير هو نتيجة سنوات من الإفلات من العقاب، التي لم تؤد إلا إلى تشجيع السلطة القائمة بالاحتلال على مواصلة خططها الاستعمارية للتوسع وإبادة الشعب الفلسطيني من خلال العنف والإرهاب، في تجاهل صارخ لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وقواعد القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن القضية الفلسطينية. إن قرارات مجلس الأمن، على وجه الخصوص، ملزمة قانونًا; ويجب على إسرائيل الالتزام بها وتنفيذها بأثر فوري. واستخفاف السلطة القائمة بالاحتلال بالقانون الدولي ليس سوى نتيجة لإطار من الإفلات من العقاب أتاحته لها تاريخيا إحدى الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن – الولايات المتحدة الأمريكية – التي استخدمت مؤخرا حق النقض ضد مشروع القرار S/2024/312، بشأن قبول دولة فلسطين كدولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة (انظر S/PV.9609)، على الرغم من تأييد أغلبية ساحقة في المجلس له. إن هذا الفيتو، الذي تمارسه إسرائيل بحكم الأمر الواقع من خلال أحد أقرب حلفائها في الجهاز المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين، هو بالضبط ما دفع السلطة القائمة بالاحتلال إلى الاعتقاد بأنه ينبغي أن يكون لها رأي في مسألة استقلال دولة فلسطين وسيادتها وقبولها في الأمم المتحدة كدولة عضو. وتعتقد إسرائيل أن بإمكانها أن تُحبط إعمال هذا الحق إلى أجل غير مسمى.

وقد ذكر البعض أنه من السابق لأوانه اتخاذ إجراء بشأن مسألة قبول دولة فلسطين كدولة عضو في الأمم المتحدة. ونحن نوجه لتلك البلدان، التي هي الآن العائق الرئيسي أمام السلام والاستقرار، في كل من فلسطين والشرق الأوسط الأوسع، الأسئلة التالية. كيف يمكن أن يكون القرار سابقاً لأوانه بعد 12 عاماً من تقديم دولة فلسطين طلبها للعضوية في مجلس الأمن؟ كيف يمكن أن يكون سابقاً لأوانه وفلسطين، وهي دولة محبة للسلام بالمعنى المقصود في المادة 4 من ميثاق الأمم المتحدة، قد انتظرت 50 عاماً بصفة مراقب في المنظمة؟ كيف يمكن أن يكون من السابق لأوانه تحقيق التطلعات الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وهي مؤجلة منذ أكثر من 75 عاماً؟

لا يمكننا الاستمرار في إدامة هذه المسألة إلى ما لا نهاية، ولهذا السبب نطالب بأن تترجم الوعود، إذا كانت الإرادة السياسية موجودة بالفعل، كما يُزعم، إلى عمل ملموس يقودنا إلى نهاية أحد أكثر الصراعات إيلامًا في عصرنا. العودة إلى الوضع السابق ليس خياراً مطروحًا. إن الوضع على الأرض كارثي ومأساوي، خاصة خلال الأشهر السبعة الماضية، حيث شهدنا مجزرة مروعة ضد الشعب الفلسطيني في غزة أودت بحياة ما يقرب من 35 000 من المدنيين، وخاصة النساء والأطفال. وهناك حاجة ماسة إلى وقف إطلاق النار للسماح بوصول المساعدات الإنسانية بأمان ودون عوائق إلى قطاع غزة ولضمان الآفاق السياسية لإيجاد منهاج لتحرير الشعب الفلسطيني من القمع الاستعماري الإسرائيلي – وهو منهاج يتمثل تحديدا في قبول دولة فلسطين، التي تعترف بها الآن 144 دولة، كدولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة.

لكل الأسباب التي ذكرتها، نختتم بالتأكيد مجددا على التزامنا بقضية فلسطين العادلة وتضامننا مع الشعب البطل في نضاله. وندعو أيضا إلى معالجة مسألة قبول دولة فلسطين عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة كعمل من أعمال العدالة وإنهاء الاستعمار سيسمح بإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في الحرية وتقرير المصير والاستقلال – وهو عمل سيسمح لدولة فلسطين بأن تأخذ مكانها الصحيح في المجتمع الدولي.

السيد كوبا (أوغندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي بهذا البيان باسم الدول الأعضاء الـ 121 في حركة بلدان عدم الانحياز.

لعل الأعضاء يتذكرون استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة في 12 كانون الأول/ديسمبر 2023 (انظر A/ES-10/PV.45) واعتماد الجمعية العامة لاحقا القرار دإط–22/10 المعنون "حماية المدنيين والوفاء بالالتزامات القانونية والإنسانية". وتعقد الجمعية العامة مرة أخرى، بموجب القرار 377 ألف (د–5)، المعنون "الاتحاد من أجل السلام"، جلسة اليوم للدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة في ضوء استخدام حق النقض في مجلس الأمن في 18 نيسان/أبريل 2024 (انظر S/PV.9609)، الذي عرقل مرة أخرى اتخاذ المجلس إجراء،

وهذه المرة بشأن التوصية بقبول دولة فلسطين عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة، مما يزيد من عرقلة جهود المجتمع الدولي المطولة لمعالجة تلك المسألة الملحة المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين ويقوض ولاية المجلس في هذا الصدد.

وقد أدت الأعمال العسكرية التي تقوم بها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال في قطاع غزة، إلى عمليات قتل جماعي وتهجير قسري لثلثي السكان الفلسطينيين في غزة. وقُتل أكثر من 000 34 فلسطيني في قطاع غزة في الفترة ما بين تشرين الأول/أكتوبر 2023 ونيسان/أبريل 2024 – أكثر من 70% منهم من الأطفال والنساء. وبالإضافة إلى ذلك، أصيب أكثر من 000 77 فلسطيني في عمليات القصف التي قامت بها قوات الاحتلال الإسرائيلي، ونزح أكثر من 1,9 مليون فلسطيني، وأصبح جميع السكان في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. كما أصبح النزاع يشكل خطراً على العاملين في المجال الإنساني والعاملين في المجال الطبي والصحفيين.

وحركة عدم الانحياز تشجب الحصار العقابي واللاإنساني الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة، والذي يحرم السكان المدنيين الفلسطينيين من الاحتياجات الأساسية – بما في ذلك الحصول على الغذاء والماء والدواء والوقود – مما يتسبب في انتشار الجوع والمرض وظهور المجاعة والأوبئة. وتدين حركة عدم الانحياز الهجوم العسكري الإسرائيلي على رفح التي يقطنها أكثر من 1,4 مليون فلسطيني، وتحذر من التداعيات الكارثية التي قد تترتب على ارتكاب مجزرة أخرى بحق 2,3 مليون فلسطيني يعانون من الجوع بسبب الحصار الإسرائيلي في غزة. وفي هذا الصدد، تدعو حركة عدم الانحياز المجتمع الدولي إلى العمل بشكل جماعي لوقف هذا الهجوم فورا.

وتؤكد حركة عدم الانحياز من جديد موقفها الثابت والمشترك والمبدئي من قضية فلسطين وتشعر بقلق عميق إزاء تداعيات الصراع في غزة على المنطقة. ولا بد من اتخاذ إجراءات فورية للمساعدة على تخفيف حدة الوضع المتقلب. ويجب أن يشمل ذلك وقف جميع التدابير الانفرادية وغير القانونية التي تتخذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. إن الأعمال التي تنتهك قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك انتهاكات الوضع التاريخي والقانوني الحالي للقدس وأماكنها المقدسة، هي أعمال استفزازية وخطيرة وتدمر آفاق السلام. يجب احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ويجب حماية السكان المدنيين الفلسطينيين.

وتدعو حركة عدم الانحياز إلى قبول دولة فلسطين على أساس حل الدولتين، الذي يقوم في حد ذاته على حدود 4 حزيران/يونيه 1967، باعتباره طريقاً عادلاً وقابلاً للتطبيق إلى السلام. إن قيام دولة فلسطين المستقلة سيعيد كرامة شعب فلسطين كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة، يتمتع بحقوق وامتيازات والتزامات سيادية، إلى جانب جميع الدول الأخرى في المجتمع الدولي. ندعو جميع الدول التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين إلى القيام بذلك على الفور، تعبيرا عن التزامها الصادق بالسلام واحترامها للقانون الدولي والشرعية الدولية وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وتعرب حركة عدم الانحياز عن قلقها الشديد إزاء التقاعس عن إنهاء عدوان إسرائيل على غزة وحصارها، وإزاء ما ترتكبه إسرائيل من انتهاكات جسيمة للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ونلاحظ بقلق التحذيرات التي أطلقها المقررون الخاصون للأمم المتحدة بشأن الإبادة الجماعية التي تتكشف في قطاع غزة. كما أحطنا علما بدعوى محكمة العدل الدولية ضد إسرائيل، والتي أقامتها جنوب أفريقيا، عضو حركة عدم الانحياز، سعيا منها إلى استصدار تدابير مؤقتة لوقف العدوان على الشعب الفلسطيني، ونؤكد على ضرورة المساءلة عن جميع جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

وتطالب الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز مرة أخرى بوقف فوري لإطلاق النار والتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 (2024). ونكرر الدعوة إلى مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية

التي يحتاج الشعب الفلسطيني إليها، بمن فيهم اللاجئون الفلسطينيون. وتؤكد حركة عدم الانحياز من جديد أن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، إلى جانب وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، لا يزال دورها أساسيا في التخفيف من محنتهم، وتحث المجتمع الدولي على تزويد الوكالة بتمويل كافٍ ويمكن التنبؤ به. إن كفالة استمرارية الأونروا ودعم إسهامها الكبير في الاستقرار الإقليمي، وفقا للولاية المسندة إليها من الجمعية العامة، مسألة يجب أن تشغلنا جميعا.

في الختام، تغتنم حركة عدم الانحياز هذه الفرصة لتكرر دعوتها إلى بذل جهود دولية جماعية لدعم القانون الدولي من أجل وضع حد لهذا الظلم التاريخي والجسيم. ونؤكد من جديد التزامنا بتعزيز التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل وسلمي لقضية فلسطين من جميع جوانبها، بما في ذلك محنة اللاجئين الفلسطينيين، وكذلك دعمنا للشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل تحقيق العدالة وإعمال حقوقه غير القابلة للتصرف وتحقيق تطلعاته الوطنية المشروعة، بما في ذلك تقرير المصير والحرية والاستقلال في دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية. ونحن على استعداد للتعاون مع مجلس الأمن والجمعية العامة وعلى دعمهما في الوفاء بجميع المسؤوليات المنوطة بكل منهما في هذا الصدد.

السيد محمود (مصر): تؤيد مصر البيانات التي أدلى بها ممثلو الإمارات العربية المتحدة، باسم مجموعة الدول العربية (انظر A/ES-10/PV.49)، وأوغندا، باسم حركة عدم الانحياز، وموريتانيا، باسم منظمة التعاون الإسلامي.

وتشكر الدول التي وقفت مع الحق اليوم وصوتت لمشروع القرار دإ-10/23 الداعم لحق فلسطين في العضوية الكاملة في الأمم المتحدة والذي يمنحها مزيدا من الحقوق في إطار المنظومة الأممية.

تستمر الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة للشهر الثامن على التوالي متسببة في رقم قياسي من الضحايا والجرحى الفلسطينيين، بلغ أكثر من 34 000 شهيد أغلبهم من النساء والأطفال وأكثر من 78 000 جريح، وحالة دمار بالقطاع غير مسبوقة، وذلك بهدف تحويله إلى منطقة مدمرة يصعب العيش فيها مجددا لإجبار الفلسطينيين على النزوح القسري. كل ذلك بسبب رغبة إسرائيلية عارمة في الانتقام من الشعب الفلسطيني وانتهاز الفرصة لتصفية قضيته النبيلة وتدمير أراضي دولته المحتلة. واليوم، أمامكم في الجمعية العامة، حيث كافة الدول على قدم المساواة بدون حق نقض غير عادل أو منحاز، تشدد مصر على المرتكزات التالية: أولا إن ما ارتكبته آلة الحرب الإسرائيلية الغاشمة من جرائم ضد الإنسانية بُثت صورها عبر وسائل الإعلام وخلفت رقما قياسيا من الشهداء خاصة الأطفال، إضافة إلى ما تكشف مؤخرا من مقابر جماعية، سيؤدي لا محالة إلى خلق جيل عربي غاضب مما تعرض له الشعب الفلسطيني من جرائم، جيل فاقد الثقة في المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة، خاصة وأن هناك شعورا متناميا بالفعل بأن سقوط هذا العدد الكبير من الضحايا والشهداء من المدنيين، 12 000 طفل، ما كان ليحدث لو كان الضحايا من الطرف المعتدي أو إحدى الدول الغربية. يُعلمنا التاريخ عبر العديد من حوادثه مغبة تراكم هذا الشعور بالظلم.

ثانيا، يجب أن نتفق جميعا على أن إيقاف هذه الحرب الشعواء ومنع الجرائم ضد الإنسانية ممكن وليس بالأمر العسير كما يصوره البعض، في ظل ما يملكه المجتمع الدولي من أدوات وآليات استخدمها سابقا في العديد من الأزمات ويجب أن يستخدمها حاليا لترسيخ سيادة القانون الدولي، وهدم التصور السائد لدى إسرائيل بأنها فوق القانون الدولي وأنها تستطيع الاستمرار في الإفلات من المساءلة والعقاب وعدم الامتثال لكافة القرارات الملزمة الصادرة من مجلس الأمن والجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية ومجلس حقوق الإنسان، وهي قرارات ملزمة قانونا بإيقاف الحرب وحماية المدنيين ووقف تصدير السلاح إلى إسرائيل. وذلك لمنعها من التمادي في جرائمها والتي وصلت إلى حد قتل موظفي الأمم المتحدة وهدم منشآتها في سابقة هي الأولى من نوعها من قبل دولة عضو، فضلا عما اكتشفناه في الأيام الأخيرة من مقابر جماعية يجب التحقيق في خلفياتها وملابساتها والمسؤولين عنها. ونحذر مجددا من عواقب تنامي الشعور بأن هناك استباحة

لدماء الشعب الفلسطيني الزكية ونحذر من عواقب الاستخفاف بالأمم المتحدة وإلزامية قراراتها.

ثالثا، تشدد مصر على أن الحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف ومنها حق تحرير الأراضي الفلسطينية وإنشاء الدولة المستقلة على حدود 4 حزيران/يونيه 1967 وعاصمتها القدس الشرقية واكتسابها العضوية الدائمة في الأمم المتحدة هي حقوق طبيعية وأساسية غير مشروطة أو مقيدة باعتبارات سياسية ونابعة من مبدأ التساوي بين البشر في الحقوق. لذا، ومع تقديرنا البالغ للقرار الصادر اليوم، ندعو كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للعمل على سرعة إصدار الأمم المتحدة قرارا بمنح دولة فلسطين العضوية الكاملة في أقرب الآجال باعتباره قرارا كاشفا لهذا الحق الطبيعي وليس منشئا له. إن حصول فلسطين على العضوية الكاملة بالأمم المتحدة هو السبيل الأمثل لإحياء عملية السلام وإنقاذ حل الدولتين، الذي عملت إسرائيل بلا كلل على إجهاضه طوال العقود الماضية، تارة بالأنشطة الاستيطانية غير القانونية والتي لا مثيل لها في عالمنا المعاصر، وتارة بالممارسات والجرائم المرتكبة بحق الفلسطينيين ومنها سلب الأراضي وهدم المنازل والمنشآت الفلسطينية وطرد الفلسطينيين من منازلهم ومساكنهم.

إن مصر، وهي أول من أقام السلام مع إسرائيل، من منطلق قوة وثقة بالنفس ووعي كافٍ بالتاريخ وما رسخه فيها من عمق حضاري، مستمرة في جهودها الرامية لوقف إطلاق النار وإنفاذ المساعدات وفتح المعابر الإنسانية بالتنسيق مع قطر والولايات المتحدة الأمريكية. وتطالب مصر المجتمع الدولي بأسره بالضغط على إسرائيل للتجاوب مع جهود الوساطة الحثيثة. كما تطالب كل من يحرص على استقرار الشرق الأوسط بإدانة ورفض العمليات العسكرية الإسرائيلية في رفح ومحيطها، والتصدي لأي مخططات إسرائيلية ترمي إلى توسيع نطاق تلك العمليات العسكرية ووقفها فوراً، بما يسمح بإعادة فتح وتشغيل معبر رفح البري بشكل طبيعي وإنفاذ المساعدات تطبيقا لقرارات مجلس الأمن، وخاصة القرار 2720 (2023). وتطالب مصر أيضا بدعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى واستئناف تمويلها بشكل كامل.

لم يعد هناك مجال لمزيد من إضاعة الوقت والتبرير واختلاق الأعذار، بينما تراق دماء الأبرياء. ويتوجب علينا جميعًا إيقاف الحرب فورا وحماية المدنيين وعلاج المصابين. ومن واجبنا إنقاذ الأبرياء المنكوبين، بل وإنقاذ مصداقية الأمم المتحدة ذاتها. أوقفوا الحرب الآن، واردعوا العدوان قبل فوات الأوان.

السيد فو كونغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): لقد استمر الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي في دورات لعقود. وفقدت أجيال من الفلسطينيين منازلهم وعاشوا في حالة تشريد تحت الاحتلال. إنه جرح في جسم العالم يُترك مفتوحًا وينزف باستمرار. ولطالما كانت الدولة المستقلة تطلعًا طال انتظار الشعب الفلسطيني له، والعضوية الكاملة في الأمم المتحدة خطوة حاسمة في تلك العملية التاريخية. ينبغي أن يكون لفلسطين نفس مركز إسرائيل وأن يتمتع الشعب الفلسطيني بنفس الحقوق التي يتمتع بها الشعب الإسرائيلي.

وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية جماعية لدعم عملية إقامة دولة فلسطين المستقلة والنهوض بها وتقديم دعم قوي لتنفيذ حل الدولتين وإحلال السلام الدائم في الشرق الأوسط. ومما يؤسف له أن الولايات المتحدة قد استخدمت حق النقض بلا رحمة في مجلس الأمن في 18 نيسان/أبريل ضد طلب فلسطين للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة (انظر S/PV.9609). وفيما يتعلق بالمسألة الفلسطينية – الإسرائيلية، مارست الولايات المتحدة حق النقض مراراً وتكراراً في محاولة غير مبررة لعرقلة جهود المجتمع الدولي لتصحيح الظلم التاريخي الذي طال أمده على فلسطين. وهذا لا يتناسب مع دور دولة كبرى مسؤولة.

وقد اتخذت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة القرار دإط–23/10 الذي يؤكد من جديد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، بما في ذلك الحق في دولة فلسطين المستقلة، ويقرر أن دولة فلسطين مؤهلة للعضوية الكاملة في الأمم المتحدة، ويوصي بأن يعيد مجلس الأمن النظر بإيجابية في طلبها الانضمام إلى الأمم المتحدة. وترحب الصين بهذا القرار التاريخي، الذي يعكس إرادة المجتمع الدولي، وقد شاركت في تقديمه. وتؤيد الصين قيام مجلس الأمن في وقت مبكر بإعادة النظر في

طلب دولة فلسطين، على النحو المنصوص عليه في القرار دإط-10/23، وتأمل ألا يتسبب البلد المعني في مزيد من التأخير أو العقبات.

ويتضمن القرار الذي اتخذ للتو أيضا طرائق لمشاركة دولة فلسطين في أنشطة الأمم المتحدة والاجتماعات ذات الصلة، مما يمنحها حقوقاً وامتيازات جديدة. ونفهم أنها طرائق خاصة تقررت في غياب خيارات أخرى كعلاج للظلم التاريخي الذي عانت منه فلسطين طويلاً وتصحيحاً لاستخدام الولايات المتحدة التعسفي لحق النقض. ونعتقد أن هذه الطرائق الخاصة، التي اعتمدت في الحدود التي يسمح بها ميثاق الأمم المتحدة، ستمكن المجتمع الدولي من الاستماع على نحو أكثر ملائمة لصوت فلسطين ومساعدتها على التحدث والتفاوض مع إسرائيل على قدم المساواة نسبياً. ويوضح القرار أن تلك الطرائق قد اعتمدت على أساس استثنائي، دون أن تشكل سابقة. ونعتقد أنها لن تكون دائمة، لأن دولة فلسطين ستصبح يوماً ما عضواً كاملاً في الأمم المتحدة وستتمتع بحقوق كاملة ومتساوية في الأمم المتحدة شأنها شأن الدول الأعضاء الأخرى.

إن جوهر المشكلة الفلسطينية – الإسرائيلية المستعصية يكمن في تعثر تنفيذ حل الدولتين. وعلى مر السنين، عملت إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، بلا توقف على تقويض أساس حل الدولتين، في حين أن الصراع الدائر، الذي مضى عليه سبعة أشهر بالفعل، يهدد بدفن آفاق حل الدولتين بالكامل. وتحث الصين إسرائيل على وقف عقابها الجماعي لسكان غزة، ووقف هجومها العسكري على رفح، وإزالة جميع القيود المفروضة على دخول البضائع الإنسانية إلى غزة. وفي الضفة الغربية، ينبغي لإسرائيل أن توقف جميع الأنشطة الاستيطانية وأن تكبح بفعالية العنف المتزايد من جانب المستوطنين. وستواصل الصين القيام دور بنّاء وبذل جهود حثيثة من أجل وقف فوري لإطلاق النار، وإحياء حل الدولتين، وتحقيق التعايش السلمي بين فلسطين وإسرائيل في وقت مبكر، وإحلال السلام والاستقرار الدائمين في الشرق الأوسط.

السيدة آل ثاني (قطر): السيد الرئيس، نشكركم على استئناف عقد الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة. ونحن نؤيد البيانات التي أُدلي بها باسم مجموعة الدول العربية (انظر A/ES-10/PV.49) ومنظمة التعاون الإسلامي وحركة بلدان عدم الانحياز.

وتعرب دولة قطر عن اعتزازها باتخاذ الجمعية العامة للقرار التاريخي دإط-23/10 بأغلبية ساحقة. وتعبر عن شكرها للدول التي صوتت لصالحه، ونؤكد أن مشاركتنا في تقديم مشروع القرار يجسد موقفنا المبدئي والتاريخي الراسخ في الوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني الشقيق وقضيته العادلة. واتخاذ القرار دإط-23/10 يمثل انتصارا هاما لأشقائنا الفلسطينيين، ويعطي فرصة جديدة لمجلس الأمن لاتخاذ موقف موحد في التوصية بقبول عضوية دولة فلسطين. ويجسد هذا القرار مقاصد الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية، وخاصة مبدأ الحق في تقرير المصير ومبدأ المساواة في الحقوق بين الشعوب ومبدأ المساواة في السيادة. كما أن قبول دولة فلسطين بصفة عضو كامل العضوية يمثل خطوة أساسية لصالح تحقيق حل الدولتين، الذي يعتبر مدخلا رئيسيا للتوصل إلى تسوية سياسية عادلة وشاملة للقضية الفلسطينية وفقا للشرعية الدولية.

وعلى الرغم من أهمية إنجاز اليوم، إلا أن العدوان الإسرائيلي لا يزال مستمرا على قطاع غزة في تحدٍ واضح للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية. وفي هذا الصدد، تدين دولة قطر بأشد العبارات قصف قوات الاحتلال الإسرائيلي بلدية رفح واجتياحها للمعبر البري والتهديد بتهجير المواطنين من مراكز الإيواء والسكن، وتدعو لتحرك دولي عاجل يحول دون اجتياح المدينة وارتكاب جريمة إبادة جماعية وتوفير الحماية التامة للمدنيين بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. وتحذر دولة قطر من أن إجبار المدنيين على النزوح القسري من المدينة التي أصبحت ملاذا أخيرا لمئات الآلاف من النازحين داخل قطاع غزة يمثل انتهاكا خطيرا للقوانين الدولية ومن شأنه أن يضاعف الأزمة الإنسانية المتفاقمة في القطاع.

تؤكد دولة قطر على استمرار جهود وساطتها بالشراكة مع جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية. ونأمل أن تثمر جهودنا المخلصة مجددا في التوصل إلى وقف فوري ودائم لإطلاق

النار في غزة بغية إطلاق سراح الأسرى والمحتجزين وضمان وصول المزيد من المساعدات الإنسانية بشكل مستمر وحماية المدنيين، مما يمهد لإطلاق عملية سياسية جادة تقود إلى تسوية عادلة وشاملة للقضية الفلسطينية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد فالتيسون (آيسلندا).

وختاما، تجدد دولة قطر موقفها الثابت والتاريخي الداعم لصمود الشعب الفلسطيني الشقيق وقضيته العادلة وفقا لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية التي تضمن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. كما نجدد دعوتنا لمجلس الأمن لاتخاذ القرار المناسب والعادل من خلال التوصية بقبول دولة فلسطين باعتبارها دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة.

السيد مايذن (أيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر دولة الإمارات العربية المتحدة على تقديمها مشروع القرار المهم والتاريخي (القرار دإط-23/10)، الذي حظي بتأييد مدو من أعضاء الجمعية العامة والمجتمع الدولي.

أود بداية أن أقول إن أيرلندا تؤيد القرار تأييدا كاملا. وقد شاركنا في تقديمه وصوتنا مؤيدين له. قبل 12 عاما، عندما منحت الجمعية العامة فلسطين مركز دولة مراقبة غير عضو، صوتت الغالبية العظمى من الدول تأييدا لذلك، وأوضحت تأييدها لحصول دولة فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. وفضلا عن ذلك، أكدت الغالبية العظمى من تلك الدول مجددا حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير الذي يشمل بشكل مهم وأساسي الحق في دولة مستقلة لفلسطين.

الآن، وإذ نعود إلى هذه المسألة في ظروف بائسة حقا بالنسبة للشعب الفلسطيني، وبينما نتكلم، تستمر المعاناة والجوع والرعب في غزة، ويبدو أن التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض تسمح للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي بالعيش في سلام وأمن وكرامة بعيد جدا، ومن الواضح أن المشكلة لا تكمن في عدم وجود دعم دولي لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. فالدعم حقيقي وملموس ليس هنا في هذه القاعة وحسب، بل وخارجها. إنما تكمن المشكلة الحقيقية في سنوات عديدة من الإخفاق في اتخاذ إجراء بطريقة ملموسة على أساس هذا الدعم، وعدم إصرار المجتمع الدولي على اتخاذ تدابير وإجراءات ملموسة لا رجعة عنها لإظهار أنه يأخذ حقوق الشعب الفلسطيني وكرامته وأمنه بنفس الجدية التي يأخذ بها حقوق الشعب الإسرائيلي وكرامته وأمنه. نعلم أن حل الدولتين لا يزال الخيار العملي الوحيد لإحلال السلام العادل والدائم الذي يكفل تلك الحقوق لكلا الشعبين. من المؤكد أن قادة العالم ووزراء الخارجية والسفراء قد رددوا عبارة "دعم حل الدولتين" في هذه القاعة مئات الآلاف من المرات. ولكن اليوم هو اليوم الذي نخطو فيه خطوة صغيرة لتحويل هذه العبارة من مجرد عبارة رنانة مبتذلة إلى واقع ملموس ونعلن بوضوح وبشكل لا لبس فيه أن فلسطين، حسبما ينص القرار،

"مؤهلة لعضوية الأمم المتحدة وفقا للمادة ٤ من ميثاق الأمم المتحدة وينبغي بالتالي قبولها عضوا في الأمم المتحدة."

لا تساورنا أية أوهام بشأن التحدي الذي سينطوي عليه تحويل القرار إلى واقع ملموس. لا يوجد مسار سهل ولا حل بسيط أو سحري. لقد شهدنا في تصويت اليوم تعبيرا لا لبس فيه عن إرادة المجتمع الدولي، ولكن الأمر يتطلب تصويتا في مجلس الأمن لإعطاء تصويت الجمعية العامة اليوم معنى حقيقيا وأثرا كاملا – لتمكين فلسطين من تبوأ مكانها الصحيح بين دول العالم.

بوصفنا بلدا عاش مئات السنين من التاريخ الاستعماري ومئات السنين من التجربة الاستعمارية، فإننا ندرك تماما قيمة تلك المكانة بين الدول. وخلال 101 عام كدولة مستقلة، واجهنا التقسيم والحرب الأهلية والفقر والهجرة الجماعية والنزاع والإرهاب والانقسامات السياسية العميقة والمستمرة. إن حرية ممارسة السيادة لا تكفل تحقيق السلام أو التقدم أو الازدهار. لكنها نقطة انطلاق أساسية في السعي إلى جلب تلك النِعَم، وهذا ما حُرم منه الشعب الفلسطيني لفترة طويلة جدا.

أود أن أتطرق بإيجاز إلى الحجة التي ساقتها إسرائيل بأن التصويت تأييدا للقرار في هذه الفترة هو بطريقة ما بمثابة مكافأة للإرهاب أو لحماس. هذا أبعد ما يكون عن الحقيقة. والواقع أن الأمر عكس ذلك تماما. فقرار اليوم دليل على قوة الدبلوماسية والقانون الدولي والنظام العالمي متعدد الأطراف. وما أشارت إليه إسرائيل في السنوات

الأخيرة على أنه "إرهاب دبلوماسي" أو "إرهاب قانوني" هو في واقع الأمر دبلوماسية ذكية وملتزمة وصادقة. ليس إرهابا أن تتقدم فلسطين بمشروع قرار إلى مجلس الأمن أو الجمعية العامة، وأن تستخدم آلية محكمة العدل الدولية أو المحكمة الجنائية الدولية، وأن تدعو بنجاح إلى إنشاء مجلس حقوق الإنسان للجنة تحقيق. إنه النقيض التام للإرهاب.

إنه إعلان صريح وعلني بأنه على الرغم من أهوال الاحتلال والتهجير ومصادرة الممتلكات، ستظل فلسطين على إيمانها بالنظام المتعدد الأطراف والقانون الدولي واتفاقيات جنيف وميثاق الأمم المتحدة. إنه إعلان بأن فلسطين ستواصل التزامها باستخدام السياسة والدبلوماسية والنظام القانوني الدولي والدعوة وقوة الإقناع بدلا من العنف والإرهاب. إنه إعلان بأن فلسطين ستأخذ على محمل الجد الالتزامات والتعهدات الواردة في المعاهدات والقرارات الدولية التي اتفقنا عليها بشكل جماعي، وأن فلسطين ستطالبنا نحن، الدول الـ 193 الأعضاء في الأمم المتحدة، بأن نأخذها على محمل الجد أيضا. وأيرلندا، من ناحيتها، تشعر بالإلهام والتواضع أمام هذا المثال.

لا يجب أنيكون اليوم خطوة نحو عضوية كاملة في الأمم المتحدة لفلسطين بل نحو سلام إقليمي شامل ومستدام للجميع، نحو مستقبل تعترف فيه كل دولة في هذه القاعة بكل دولة أخرى في هذه القاعة. فبدلاً من اعتراف 143 دولة بفلسطين و 165 دولة بإسرائيل، ستعترف جميع الدول بإسرائيل وفلسطين سواء بسواء. أمامنا طريق طويل لبلوغ هذه المرحلة. ولن يكون الأمر سهلا. وسيعني ذلك خيارات صعبة وتنازلات مؤلمة ولكنه يجب أن يعني إنهاء الاحتلال والتزام جميع الأطراف بالقانون الدولي التزاما تاما. والأهم من ذلك، يجب أن يعني أيضا حقا متساويا في التمتع بالأمن والكرامة والحق في تقرير المصير للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي.

ولهذا السبب قدمنا مشروع قرار اليوم وصوتنا مؤيدين له، ولهذا السبب ستعترف أيرلندا رسميا بدولة فلسطين في الأسابيع القادمة. وأكرر قولي بأننا سنعترف رسميا بدولة فلسطين في الأسابيع المقبلة.

السيد الواصل (المملكة العربية السعودية): يؤيد وفد بلدي البيانات التي أدلى بهما ممثل جمهورية أوغندا، باسم حركة بلدان بعدم الانحياز، وممثل الجمهورية الإسلامية الموريتانية، باسم منظمة التعاون الإسلامي، وممثل الإمارات العربية المتحدة، باسم مجموعة الدول العربية (انظر A/ES-10/PV.49).

أشكركم، السيد الرئيس، على استئناف أعمال الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة للنظر في القرار المقدم اليوم (القرار دإط-23/10) والذي طالب مجلس الأمن بإعادة النظر في مسألة حصول دولة فلسطين على العضوية الكاملة بالأمم المتحدة، حيث إنه وللأسف قد حال صوت سلبي واحد فقط في المجلس في 18 نيسان/أبريل الماضي دون اعتماد مشروع القرار المقدم من قبل الجمهورية الجزائرية الشقيقة (S/2024/312).

وإذ نعبر عن بالغ أسفنا لعدم تمكن مجلس الأمن من اعتماد ذلك القرار S/2024/312، فإننا نرى بأن إعاقة قبول العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة تساهم في تكريس التعنت الإسرائيلي وتزيد انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي دون رادع، وهذا يبعدنا عن تحقيق السلام المنشود.

تتخذ الجمعية العامة للأمم المتحدة سنويا حزمة من القرارات التي تؤكد على حقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير المصير. والقرار دإط-23/10 المقدم اليوم يأتي اتساقا مع جملة تلك القرارات ويهدف إلى تحقيق الإرادة الدولية والمساهمة في إحلال السلام الحقيقي بالمنطقة على أساس حل الدولتين. لقد آن الأوان لأن يضع المجتمع الدولي الأمور في نصابها الصحيح، إذ لا يمكن أن يستمر العالم في غض الطرف عن المعاناة الطويلة التي يكابدها الشعب الفلسطيني منذ عقود، وعن حقه في تقرير مصيره وحصوله على دولته وعضويته في الأمم المتحدة.

لقد مارست إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، كافة أشكال الجرائم بحق الشعب الفلسطيني، غير آبهة بقرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، حتى تولدت لديها القناعة بأنها فوق تلك القرارات والقوانين وأنها تملك حصانة تحميها من المساءلة والمحاسبة، مما دفعها إلى التمادي في سياساتها العدوانية الوحشية

والإمعان في كافة أنواع الجرائم. وما السبعة أشهر الماضية سوى فصل من فصول تلك المعاناة التي استمرت على مدى عقود من الزمن. فعلى مدار أشهر فقط، أودت الممارسات الوحشية الإسرائيلية بحياة أكثر من 35 ألف فلسطيني، معظمهم من النساء والأطفال، جراء قصف وقتل وتدمير وتجويع ممنهج، تسبب في كارثة إنسانية كبرى تتفاقم يوماً بعد يوم. وها نحن الآن نرى تلك الممارسات والعدوان تتجه نحو مدينة رفح، الملاذ الأخير للفلسطينيين، والتي تشهد كثافة سكانية عالية جراء التهجير القسري. كل ذلك يستدعي موقفا دوليا حازما لوقف جميع الممارسات الإسرائيلية الدموية في قطاع غزة.

إن القرار دإط–23/10 الذي تم اعتماده اليوم بالأغلبية الساحقة يعكس إيمان المجتمع الدولي بالحق الفلسطيني. فبالإضافة إلى ما تضمنه من واجب أخلاقي، فهو يتضمن كذلك استحقاقا تاريخيا لا يمكن تأجيل الوفاء به، فضلا عن كونه متطلبا أساسيا لإحياء عملية السلام، وبالتالي إيقاف الممارسات الإسرائيلية الهمجية. وعليه، فإننا نعرب عن شكرنا الجزيل لجميع الدول المحبة للسلام التي صوتت لصالح مشروع القرار دإط–23/10 في هذا اليوم.

ختاما، ستستمر المملكة العربية السعودية، بالتزامها كعضو مؤسس في الأمم المتحدة، في دعمها للحق الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وإرساء السلام العادل والشامل، وفقاً لمبادرة السلام العربية وفي إطار القرارات الشرعية ذات الصلة.

السيد ناصر (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): إن اجتماعنا اليوم يؤكد التزامنا بحل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني من خلال الدبلوماسية. كما لا تزال الدعوة إلى إنهاء النزاع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس حل الدولتين تتردد أصداؤها في القاعة. حتى أقوى مؤيد لإسرائيل قد دعا إلى حل الدولتين. لذا فقد حان الوقت لكي نترجم الأقوال إلى أفعال. إذا كنا نؤمن بالسلام، وإذا كنا نؤمن بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وإذا كنا نؤمن بالإنسانية، فعلينا أن نتخذ الخطوة الشجاعة لتحرير فلسطين والاعتراف بوجود فلسطين وقبول فلسطين كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة. سيسمح ذلك لفلسطين بأن تكون على قدم المساواة مع إسرائيل في التفاوض على حل الدولتين وتحقيق السلام الدائم لشعب إسرائيل وشعب فلسطين.

إن اتخاذ القرار دإط–23/10 يبين استعداد أعضاء الأمم المتحدة للعمل على تجاوز بقاء الأمور على حالها من أجل تقريب السلام وحل الدولتين من الواقع. وقد كان أيضا خطوة مهمة نحو قبول فلسطين كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة. فيجب أن نواصل دعوة مجلس الأمن إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك.

على مدار 216 يوماً عانى سكان غزة من هجوم إسرائيلي وحشي أدى إلى الموت والدمار والمجاعة، وحتى الإبادة الجماعية. لقد طفح الكيل. إن لدينا في مجموعة أدواتنا المتعددة الأطراف ما لا يقل عن ثلاثة قرارات لدورة استثنائية طارئة وثلاثة قرارات لمجلس الأمن وتدبيرين تحفظين أمرت بهما محكمة العدل الدولية، وكلها تهدف إلى معالجة الوضع في غزة. لقد حان الوقت لكي نستخدم تلك الأدوات المتاحة لإصلاح الوضع في غزة ومنع وقوع كارثة إنسانية أخرى وامتدادها إلى المنطقة بأسرها. واسمحوا لي في هذا الصدد أن أسلط الضوء على نقطتين.

أولاً، يجب أن نجدد دعوتنا لحل الدولتين. في الأسابيع القليلة الماضية، أعلنت أربع دول كاريبية اعترافها بفلسطين، ليصل العدد إلى 144 دولة. وهذا دليل على تعزيز الدعم للقضية الفلسطينية. ومع هذا الزخم، يجب إحياء عملية السلام. يجب أن نحتشد خلف مؤتمر دولي لبدء مفاوضات سلام مباشرة. وفي ذلك سيصبح حصول فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة أمراً بالغ الأهمية. لا يمكن أن تكون هناك مفاوضات عادلة ومنصفة حتى تقف فلسطين وإسرائيل على قدم المساواة.

ثانيًا، يجب أن نواصل الضغط من أجل وقف فوري ودائم لإطلاق النار. يجب أن يظل وقف العنف في غزة على رأس أولوياتنا. إن في مثل هذا الشهر قبل 76 عامًا وقعت النكبة. ويجب علينا ألا نكون متواطئين ونسمح بأن يشهد اليوم ملايين اللاجئين الفلسطينيين

نكبة أخرى. يجب أن نكون حازمين في دعوتنا لوقف الهجوم على رفح. يجب على جميع الأطراف المعنية العمل بجد للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق نار دائم وتقديم المساعدات الإنسانية على نطاق واسع ومواصلة دعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

ليكن هذا اليوم نقطة تحول في التاريخ، وليكن أيضًا نقطة تحول تؤدي إلى طريق أقوى نحو المكان المشروع للفلسطينيين في المجتمع العالمي.

السيد فرانسا دانيسي (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد حان أخيرا يوم قبول فلسطين في الأمم المتحدة، على قدم المساواة بيننا. إن القرار دإط-23/10 الذي تم اتخاذه للتو هو إنجاز ذو مغزى نحو العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة. قرار الأغلبية العظمى من الأعضاء اليوم بأن فلسطين تفي بالمعايير المنصوص عليها في المادة الرابعة من ميثاق الأمم المتحدة وبأنها مستعدة للعضوية لا يدع مجالاً للشك في أن عملية النظر في قبول فلسطين يجب ألا تطول إلى ما لا نهاية في مجلس الأمن. يجب السماح للجمعية العامة، جهاز الأمم المتحدة الرئيسي المخول بسلطة اتخاذ القرار النهائي بشأن هذه المسائل، بممارسة سلطاتها بموجب الميثاق.

وقد أتاحت الأغلبية التي تجاوزت ثلثي الأصوات اتخاذ قرار اليوم. وهذه هي نفس الأغلبية المؤهلة التي ستظهر، عندما يحين الوقت، لقبول فلسطين كعضو في الأمم المتحدة. ونحن على ثقة بأن ذلك سيحدث مباشرة بعد أن يقبل مجلس الأمن، كما نتوقع، التوصية التي أصدرتها الجمعية العامة اليوم.

إن التوصية بأن يعيد المجلس النظر في طلب فلسطين تحظى بأكثر من مجرد سلطة أخلاقية وشرعية سياسية. ونذكر بالفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية عام 1948 بأنه لا يحق لأي دولة عضو أن تحجب موافقتها على عضوية انطلاقا من اعتبارات سياسية غير مدرجة ضمن المعايير المنصوص عليها في المادة 4 من الميثاق، والتي قررت الجمعية اليوم أن فلسطين تستوفيها بشكل لا لبس فيه. إن استخدام حق النقض لدوافع سياسية وبما يتعارض مع قرار الجمعية سيكون غير مبرر.

لقد حان الوقت للوفاء بوعد الأمم المتحدة بإقامة دولة فلسطينية. فلم يعد بوسعنا أن نترك الفلسطينيين لمصير يتم فرضه بالقوة وبشكل انفرادي من قبل أولئك الذين ينكرون على الفلسطينيين حقهم في تقرير المصير. إن ما نشهده في غزة – والآن في رفح تحديدًا – هو تذكير صادم بهذا الواقع الذي لا يمكن إنكاره. إن قرار اليوم، إذا تم العمل به من قبل جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، سيمهد الطريق نحو مستقبل تعيش فيه دولة فلسطين القابلة للحياة جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن، ضمن حدود معترف بها دولياً، وبما يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وبنفس القدر من الأهمية، فإن قبول فلسطين كدولة عضو – الذي سيتم قريبا، وأنا متأكد من ذلك – سيساعد على استعادة الثقة الكاملة في الأمم المتحدة وفي تعددية الأطراف.

لقد استؤنفت الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للمرة العشرين منذ انعقادها لأول مرة في عام 1997. وهذا يعني محاولة الجمعية العامة على مدى 27 عاما لملء الفراغ الكبير الذي تركه مجلس الأمن في أداء مسؤوليته في التصدي للتهديدات التي يتعرض لها السلام الدولي فيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط. فعلى مدى السنوات الـ 27 الماضية، وكل مرة انعقدت فيها الجمعية أو انعقدت من جديد في هذه الدورة الطارئة، كانت تفعل ذلك رداً على فشل المجلس الصارخ في التصدي للأعمال غير القانونية في دولة فلسطين المحتلة.

ألم يكن ذلك كافيا؟ ألم يتكبد الفلسطينيون ما يكفي من المعاناة؟ من الواضح أن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس الشرقية غير قانونية. إنها تغير التركيبة الديموغرافية للأراضي الفلسطينية ووضعها، وتهدد احتمالات التوصل إلى تسوية سلمية شاملة في الشرق الأوسط. ومع ذلك، فإن تلك المستوطنات قد استمرت بلا هوادة، وهي التي كانت المبرر لأن نعقد الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة لأول مرة في عام 1997 (انظر A/ES-10/PV.1). ولم يُقابل

ذلك إلا بتقاعس المجلس، باستثناء قرار عام 2016 الذي يذكّر بما نعرفه بالفعل، وهو أن المستوطنات تنتهك القانون الدولي (قرار مجلس الأمن 2334 (2016)).

الأقوال القانونية دون أفعال قد شجعت على المزيد من ازدراء القانون. إن أمد الاحتلال يطول إلى ما لا نهاية، مما يبلور نظامًا تمييزيًا ضد الفلسطينيين وضم الأراضي الفلسطينية. وقد أصبح الطابع غير القانوني للإجراءات التي تُتخذ ضد الفلسطينيين واقعًا سائدًا في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

الكارثة في غزة، والتي تتكشف آخر فصولها في رفح ونحن نتحدث، لا يمكن فصلها عن فشلنا في وضع حد لهذا الاحتلال الذي طال أمده. ولا يمكن فصلها عن فشلنا المتكرر في وضع حد لانتهاكات القانون الدولي وضمان تعويض الضحايا في فلسطين. ولا يمكن فصلها عن فشل الأمم المتحدة في إعمال حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير – أي نفس تقرير المصير والدولة والعضوية في الأمم المتحدة التي يتمتع بها الإسرائيليون منذ عام 1948.

ومن الواضح أن استجابة الجمعية العامة، في مواجهة تقاعس المجلس، يجب أن تتجاوز مجرد عقد الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة ورفعها وإعادة عقدها. وينبغي أن لا يُضاف القرار الذي اتُخذ اليوم إلى كومة الوثائق التي تشير إلى الحل ولكنها لا تفيدنا كثيرا في تحقيقه.

تعترف البرازيل منذ عام 2010 بدولة فلسطين ضمن حدود عام 1967، والتي تشمل قطاع غزة والضفة الغربية، وعاصمتها القدس الشرقية. وتأمل البرازيل أن يتحقق في القريب العاجل قبول فلسطين كعضو كامل العضوية في هذه المنظمة، ملزمة ومحمية بالميثاق، نتيجة لقرار اليوم، الذي لن تتجاهله الهيئات الأخرى في الأمم المتحدة. وستكون هذه خطوة مهمة، مع خطوات أخرى يجب أن تتبعها بجدية، في الطريق نحو تحقيق حل الدولتين.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): يزداد الوضع في غزة سوءا يوما بعد يوم. وفي خضم المعاناة والدمار وانتشار الأمراض والمجاعة المكتملة الأركان في الشمال، يحتاج الناس في غزة إلى وقف فوري لإطلاق النار وإلى المساعدات الإنسانية أكثر من أي وقت مضى. وبالنظر إلى الوضع الإنساني الكارثي بالفعل، تؤكد اليابان مجددًا على ضرورة عدم مضي إسرائيل قدمًا في شن هجوم عسكري واسع النطاق على رفح. بالإضافة إلى ذلك، تتابع اليابان عن كثب التطورات في القدس الشرقية، بما في ذلك الحادث المتعلق بمقر وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). تقوم الأونروا بدور لا غنى عنه في تقديم الإغاثة للاجئين، ومثل هذا التدمير لمنشآت الأمم المتحدة أمر غير مقبول.

ولمنع وقوع المزيد من المآسي في غزة يتحتم التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار والإفراج عن الرهائن في أقرب وقت ممكن. وفي هذا الصدد، نحن ندعم بقوة الجهود المستمرة التي تبذلها الولايات المتحدة ومصر وقطر. إن وقف الأعمال العدائية هو المسار الوحيد الذي يمكن أن يؤدي إلى التقدم على طريق السلام. ونعتقد أن وقفا فوريا ومستداما لإطلاق النار الذي يشمل إطلاق سراح الرهائن لا يزال أمراً بالغ الأهمية.

لقد صوتت اليابان قبل بضعة أسابيع لصالح مشروع قرار مجلس الأمن المقترح (S/2024/312) الذي كان من شأنه أن يوصي بقبول فلسطين كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة، مع الاعتراف بأن فلسطين تستوفي معايير القبول، ومع الأخذ بعين الاعتبار منظور تعزيز إقامة دولة فلسطينية من خلال مفاوضات سلمية بين الأطراف المعنية.

واليوم صوتت اليابان أيضا لصالح قرار الجمعية العامة الذي يمنح فلسطين حقوقا إضافية كدولة لها مركز المراقب (القرار دإط–23/10) على أساس أن تلك الحقوق لا تتعارض مع إطار ميثاق الأمم المتحدة. وتعكس هذه الإجراءات موقفنا المبدئي الذي يدعم حق فلسطين في تقرير المصير من خلال إقامة دولة فلسطينية مستقلة تعيش جنباً إلى جنب في سلام وأمن متبادلين مع إسرائيل. ونحن نتطلع إلى رؤية فلسطين، بوصفها دولة لها مركز المراقب، وهي تؤدي دوراً بنّاءً بقدر أكبر في الأمم المتحدة.

وفي الختام، نحن في مرحلة حرجة، وستكون خطواتنا القادمة لحظات حاسمة لمستقبل المنطقة. إن لكل من إسرائيل وفلسطين الحق

في الوجود كدولتين مستقلتين تنعمان بالسلام والاستقلال، وتظل اليابان ثابتة في دعمها لحل الدولتين. لنبذل كل جهد ممكن لتحقيق وقف فوري لإطلاق النار حتى نرى السلام والاستقرار يلوحان في الأفق.

السيدة زالاباتا توريس (كولومبيا) (*تكلمت بالإسبانية*): تود كولومبيا أن تشدد على أهمية استئناف هذه الجلسة للدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، وذلك في أعقاب استخدام حق النقض في 18 نيسان/أبريل في مجلس الأمن (انظر S/PV.9609) ضد طلب فلسطين الانضمام كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة. تنص ديباجة ميثاق الأمم المتحدة على أننا نحن الشعوب مصممون على إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي جلبت على البشرية أحزانًا يعجز عنها الوصف. ولتحقيق هذه الغاية نلتزم بممارسة التسامح والعيش معًا في سلام وحسن جوار.

ومع ذلك، فإن النزاعات التي تشتد حدتها في جميع أنحاء العالم قد شككت في قدرة المنظمة على الوفاء بولايتها الأساسية المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين. لا بد أن تتوقف في الشرق الأوسط دوامة الفظائع المرتكبة منذ هجوم حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. لقد أودى هذا التصعيد غير المقبول للعنف بحياة أكثر من 34 ألف شخص وأصاب بجروح أكثر من 87 ألف شخص، معظمهم من النساء والأطفال، وتسبب في نزوح جماعي للسكان المدنيين وفي مجاعة وتدمير عشوائي للبنية التحتية الحيوية. وفي هذا الصدد، تدين كولومبيا بشدة تهديد إسرائيل بشن هجوم على رفح، والذي سيكون له عواقب وخيمة على أكثر من 1,4 مليون شخص تكتظ بهم المدينة. إن الكلمات تعجز عن وصف حجم المأساة في قطاع غزة، وتكاليفها التي لا يمكن تداركها على الأجيال الحالية والمقبلة وتداعياتها الوخيمة على الاستقرار والتعايش في المنطقة. إن التصدي الدولي القوي لذلك هو أمر حتمي. ويقع على عاتق أعضاء الأمم المتحدة التزام جماعي بالمطالبة بوقف فوري لإطلاق النار للأغراض الإنسانية، وامتثال جميع الأطراف المعنية لالتزاماتها بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، والإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن وضمان وصول المساعدات الإنسانية.

بالإضافة إلى ذلك، نحن نواجه حاجة ملحة لضمان تسوية سلمية ونهائية وشاملة للقضية الفلسطينية، على أساس حل الدولتين، ووفقا للحدود المتفق عليها في قرار مجلس الأمن 242 (1967)، وعلى أساس الفهم بأن للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء الحق في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا. لقد دعت كولومبيا إلى أهمية عقد مؤتمر سلام لإيجاد حل للحرب في غزة والعودة إلى مسار التفاوض الذي يمكن أن يؤدي إلى حل دائم للنزاع، ونؤكد من جديد دعم حكومة الرئيس بترو أوريغو لهذا الهدف. إن إحدى الخطوات الأساسية التي من شأنها أن تجعل التقدم نحو حل سلمي ونهائي وشامل لهذا النزاع ممكناً هي قبول فلسطين كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة. وكما شهدنا للتو، فإن ذلك الطلب، وبتصويت 143 دولة عضوا (القرار دإط-23/10)، يحظى بتأييد الغالبية العظمى من الأعضاء.

تكراراً لما ذكره المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة (انظر A/ES-10/PV.49)، تعيد كولومبيا التأكيد على أن قبول فلسطين كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة هو استثمار في السلام. وبوصفنا دولة تدافع عن الحياة والسلام فقد شاركنا في تقديم ودعم القرار الذي قدمته دولة الإمارات العربية المتحدة في إطار هذه الدورة. وتحث كولومبيا مجلس الأمن على إعادة النظر في قراره بشأن طلب فلسطين قبولها كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة.

السيد حمود (الأردن): السيد الرئيس، أشكركم على استجابتكم لطلب استئناف الجلسة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة.

ويعرب الأردن عن دعمه الكامل لبيانات المجموعة العربية (انظر A/ES-10/PV.49)، ومنظمة التعاون الإسلامي، وحركة عدم الانحياز.

يأتي انعقاد جلستنا هذه في ظل فشل مجلس الأمن في اعتماد مشروع القرار (S/2024/312)، الذي قدمته الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الشقيقة نيابة عن المجموعة العربية، الشهر الفائت، بشأن طلب قبول العضوية الكاملة لدولة فلسطين الشقيقة في

منظمة الأمم المتحدة، وفي خضم استمرار إسرائيل في ازدراء المواثيق والأعراف الدولية والقيم والمبادئ القانونية والأخلاقية والإنسانية، والمتمثل في قيام جيش الاحتلال الإسرائيلي بأبشع المجازر في قطاع غزة، والتي راح ضحيتها إلى الآن أكثر من 35 ألف شهيد، معظمهم من الأطفال والنساء، ناهيك عن عشرات الآلاف من المصابين والمفقودين والمشردين والميتمين.

إن تصويت بلادي اليوم لصالح القرار دإط–23/10، الذي قدمته دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، بصفتها رئيسة المجموعة العربية للشهر الحالي، يأتي انطلاقاً من إيمان الأردن التاريخي والراسخ بحق حصول دولة فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، ومركزية قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، على خطوط الرابع من حزيران/يونيه للعام 1967، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، ومبادرة السلام العربية، على أساس حل الدولتين.

كما أن تصويت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأغلبية ساحقة لصالح القرار اليوم يعكس جلياً دعم المجتمع الدولي الساحق للحق الفلسطيني في العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، ودعمه لتلبية حقوق الشعب الفلسطيني في الحرية والدولة وتقرير المصير. وهو أيضاً رسالة واضحة لإسرائيل بأنها مهما حاولت ومهما دمرت وقتلت وطغت وتمادت في غطرستها وظلمها وعدوانها على الشعب الفلسطيني فهي لن تطفئ صوت الحق ولن تهزم إرادة الشعب الفلسطيني.

فلسطين ستبقى موجودة وحيةّ، رضي من رضى وأبى من أبى. ولن تتمكن إسرائيل من مواجهة هذا السيل من الدعم الدولي غير المسبوق لها، على الرغم من كل محاولات التضليل وتزوير التاريخ وتزوير السردية وطمس الهوية والثقافة والحضارة التي ارتبطت بفلسطين وشعبها.

في خضم ذلك أيضاً، لا بد لنا أن نعمل جميعاً على وقف الجريمة المستمرة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني في غزة. ولا يسعني هنُا إلا أن أؤكد على ضرورة تحرك مجلس الأمن والمجتمع الدولي بشكل فوري لكبح جماح إسرائيل ومنعها من تنفيذ هجوم برّي على مدينة رفح، التي لجأ إليها أكثر من 1.4 مليون فلسطيني جراء الحرب الإسرائيلية المستمرة منذ نحو سبعة أشهر على غزة. ونحذر هنا من أن الهجوم على رفح سيتسبب حتماً في مجازر أخرى بحق الفلسطينيين الأبرياء، وسينذر بتوسع رقعة الصراع. ونحذر هنا من أن الهجوم على رفح سيتسبب حتما بمجازر أخرى بحق الفلسطينيين الأبرياء وسينذر بتوسع رقعة النزاع.

إن استمرار الاحتجاجات الدولية الواسعة ضد جرائم إسرائيل وتدميرها لمساحات وشاسعة من غزة تظهر جليا أن محنة الشعب الفلسطيني هي قضية أخلاقية تواجه العالم أجمع، ولا يمكن للمجتمع الدولي الاستمرار في التغاضي عن انتهاكات إسرائيل لأبسط القيم البشرية وللقانون الدولي الإنساني ولقرارات منظمتنا هذه دون ممارسة ضغط فاعل يستند على سياسة المحاسبة والمساءلة للقوة القائمة بالاحتلال. إن سياسة عدم الإفلات من أعقاب ليست شعارا يتم نسيانه عندما يتعلق الأمر بإسرائيل ومسؤولياتها ومسؤوليها.

إن إقدام إسرائيل مطلع الأسبوع الجاري على احتلال الجانب الفلسطيني من معبر رفح وإغلاقه تماما أمام دخول المساعدات الإنسانية لسكان غزة هو خرق مدان لأحكام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وسعيا منها لإفشال جهود التوصل لوقف إطلاق النار وعرقلة وصول المساعدات بشكل مستدام وكاف في ظل الحاجة الملحة لها في كافة أرجاء القطاع.

وإذ نجدد إدانتنا لقيام مستوطنين إسرائيليين متطرفين بالاعتداء على قوافل المساعدات الأردنية المتجهة إلى شمال قطاع غزة وجنوبه مؤخرا فضلا عن اعتداء مجموعة من المستوطنين على مقر وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في القدس المحتلة.

ونشدد هنا على دعوتنا لمجلس الأمن والمجتمع الدولي لاتخاذ موقف حازم وواضح في رفض وإدانة هذه الاعتداءات وفي فرض تطبيق قواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني دون انتقائية أو محاباة كما نطالب بإجبار إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال على تنفيذ التزاماتها القانونية المتمثلة في توفير الحماية لقوافل المساعدات

وللمنظمات الأممية التي تعمل على استلامها وتوزيعها فضلا عن إلزامها بتوفير الحماية لمنشآت الأمم المتحدة ومنع أي اعتداء على منظمات الإغاثة ووكالة الأونروا وموظفيها الذين يقومون بدور إنساني لا غنى عنه في تقديم المساعدة المساعدات والخدمات الأساسية للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

في الختام، يجدد الأردن رفضه القاطع لاستمرار إسرائيل في حربها البربرية ضد الشعب الفلسطيني ولمحاولاتها تهجير الفلسطينيين بالضفة الغربية وغزة أو الفصل بينهما ونؤكد على أهمية وقف الحرب الإسرائيلية بشكل فوري والحيلولة دون استمرارها بجميع الوسائل التي يأمر بها ميثاق الأمم المتحدة عند تهديد الأمن والسلم الدوليين وسيكون الأردن دوما سندا لفلسطين وشعبها الأبي وسنبذل كل ما نستطيع حتى ينتهي نير الاحتلال وتشرق شمس الحرية على التراب الوطني الفلسطيني.

السيد فيشانكاياكيج (تايلند) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب تايلند بإعادة عقد الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة نظرا للحاجة الملحة إلى معالجة مختلف أبعاد قضية فلسطين.

تجدد تايلند التزامها الثابت بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي برمته. كما تعترف تايلند بدولة فلسطين وتؤيد تطلُّع دولة فلسطين إلى الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة. لذلك صوت بلدي مؤيدا للقرار دإط–23/10 المعنون" قبول أعضاء جدد في الأمم المتحدة"، وشارك في تقديمه تأكيدا لالتزامه تجاه شعب فلسطين وتشاطُر مشاعر التعاطف مع قضية فلسطين مع الدول الأعضاء الأخرى. ونأمل أن يُترجم هذا القرار إلى إرادة سياسية فاعلة للأمم المتحدة بأسرها بما يكفل تحقيق العدالة للشعب الفلسطيني.

تواصل تايلند إدانتها بأشد العبارات لجميع أشكال العنف والاعتداءات على المدنيين في حالات النزاع، بما في ذلك أسرهم وأخذهم رهائنا. كما تؤدي العمليات العسكرية في رفح إلى تفاقم الوضع الإنساني المتردي أصلاً للفلسطينيين في غزة. وندعو مرة أخرى إلى وقف فوري لإطلاق النار. تحث تايلند أيضا جميع الأطراف على احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، فضلا عن الوفاء بها. ونكرر مناشدة الأمين العام لجميع الأطراف "إبداء الشجاعة السياسية وعدم ادخار أي جهد للتوصل إلى اتفاق الآن". فهذه فرصة حاسمة لا يمكن للمنطقة والعالم تفويتها.

في هذا الصدد، يساور القلق العميق إزاء تدهور الوضع الإنساني في غزة ومحنة المدنيين المتضررين هناك من مواطني بلدي علاوة على التصعيد المستمر للنزاعات الإقليمية في الشرق الأوسط. ونواصل مناشدتنا لأجل استمرار تقديم المساعدة الإنسانية للمحتاجين في غزة. لقد تعرض مواطنون تايلانديون للقتل والإصابة والأسر واحتجازهم رهائن هناك. وما زلنا نشعر بقلق عميق على الرهائن الباقين، بغض النظر عن جنسياتهم، ونناشد بقوة إطلاق سراحهم وعودتهم فوراً، فضلاً عن توفير العلاج والرعاية المناسبة لهم، ريثما يتم إطلاق سراحهم. لذلك فإننا ندعم الجهود المنسقة الجارية التي تبذلها الأطراف المعنية لضمان الهدنة وإطلاق سراح الرهائن المحتجزين في غزة. ونناشد جميع الأطراف البحث عن جميع السبل الممكنة لتسوية الحالة والعمل من أجل تحقيق سلام طويل الأجل من خلال الحوار الحقيقي والدبلوماسية بهدف إيجاد حل سلمي متفق عليه على نحو متبادل للقضية، وفقا لحل الدولتين، الذي بموجبه تعيش دولتا إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود آمنة ومعترف بها، بما يتفق مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

السيد كيم سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إعادة عقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة لمناقشة مسألة قبول دولة فلسطين دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة. لقد اعتمدت الجمعية العامة للتو القرار الهام دإط–23/10، الذي نص على قبول فلسطين دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة وأوصى مجلس الأمن بإعادة النظر في المسألة بشكل إيجابي. وقد صوت وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤيدا للقرار دإط–23/10..

لقد ظلت قضية فلسطين مدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة منذ أكثر من 60 عاما، ولكن لم يحرز أي تقدم بسبب ازدواجية

المعايير والنفاق من جانب الولايات المتحدة إزاء قضية فلسطين. فعلى مدى أكثر من 60 عاماً واصلت الولايات المتحدة سياسة الدعم الانفرادي لإسرائيل على حساب حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وتطلعاته إلى الاستقلال وإقامة دولته. وقد تجلى ذلك النهج الانفرادي في مختلف جوانب السياسة الخارجية للولايات المتحدة، بما في ذلك مساعداتها العسكرية وممارستها لحق النقض في مجلس الأمن. وبالتالي، أصبح ذلك النهج عقبة رئيسية أمام حل قضية فلسطين. إن ذلك الكيل بمكيالين واتباع نهج متحيز من جانب الولايات المتحدة يقوضان مصداقية مجلس الأمن ويؤديان أيضاً إلى استدامة دائرة العنف والجور غير القانوني لإسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة.

ويتجلى أحد الأمثلة الصارخة على تلك المعايير المزدوجة بوضوح في الوضع في غزة، حيث لا تزال تُرتكب جرائم الإبادة الجماعية بحق الشعب الفلسطيني الأعزل. لقد بات من الضروري أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات متضافرة ويوحد كلمته ليكفل احترام جميع الدول لنفس القواعد والمعايير واتباعها لها. لو كانت المعايير المزدوجة والقواعد الخاصة لا تطبق في العلاقات الدولية، لكان من الممكن حل القضية الفلسطينية من دون تعقيدات، على نحو ما يرغب المجتمع الدولي.

إن السبيل الوحيد لتنفيذ حل الدولتين هو الاعتراف بسيادة فلسطين وحقها في تقرير المصير واحترام ذلك. وسيكون اتخاذ قرار قبول فلسطين باعتبارها دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة خطوة بالغة الأهمية نحو تحقيق رؤية حل الدولتين، وهو لا يزال أكثر المسارات الممكنة عملياً لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في الشرق الأوسط. فضلاً عن ذلك، من شأن منح فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة التأكيد من جديد على التزام المجتمع الدولي بإعلاء مبادئ المساواة والسيادة وحق جميع الشعوب في تقرير المصير. ويؤيد وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بقوة حصول فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة ويدعو مجلس الأمن إلى إعادة النظر في المسألة بشكل إيجابي في ضوء القرار الذي اتّخذ اليوم في هذه الجلسة الاستثنائية للجمعية العامة.

السيد كريديلكا (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): بات من المهم اليوم أكثر من أي وقت مضى أن نوجه رسالة قوية تنم عن تصميمنا على القيام بكل ما يلزم للمضي قدماً على الطريق نحو السلام من خلال استعادة أفق سياسي ذي مصداقية. ولهذا السبب شارك بلدي، بلجيكا، في تقديم القرار دإط-23/10، متخذاً بذلك خياراً حازماً لصالح العمل. إذ تقع على عاتقنا مسؤولية السعي بشكل جماعي لإحياء عملية السلام. فلا بديل عن نشأة دولتين ديمقراطيتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها. ولا توجد طريقة أخرى للتوفيق بين أمن إسرائيل وتطلعات الشعب الفلسطيني التواقة إلى تقرير المصير. نعلم جميعاً ذلك، ولا نستطيع تأجيل هذه الغاية إلى ما لا نهاية. ويجب دعم كل المساعي الرامية إلى تحقيق هذه الغاية وكذلك جميع الجهات ذات النوايا الحسنة.

وجهت الجمعية رسالة قوية لدعم التوصل إلى حل عن طريق التفاوض بين طرفين ينبغي أن يعامل كلاهما الآخر على قدم المساواة، من خلال طلبها من مجلس الأمن إعادة النظر في موقفه بشأن قبول فلسطين باعتبارها عضواً كامل العضوية في الأمم المتحدة. لقد أكدت جمعيتنا على تصميمها على العمل مع السلطة الفلسطينية التي يتعين أن تكون المحاور الشرعي الوحيد لنا. لقد بعثت برسالة أمل لجميع ضحايا النزاع، الأمل في بديل للمسار المؤدي إلى العنف والحرب.

إن مشاركة بلجيكا في تقديم مشروع القرار تجسد التزامنا الثابت بالتوصل إلى حل عادل ودائم وسلمي للقضية الفلسطينية والنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني وفقاً للقانون الدولي واستناداً إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. بيد أن قرار اليوم ليس غاية في حد ذاته بل هو بمثابة معلم ينطوي على دلالة رمزية مفادها أن من المحتم اتباع المسار الوحيد الممكن، وهو مسار السلام. وبالطبع سيكون من الضروري اتخاذ خطوات أخرى لفرض حوار السلام وتوجيه مساره. ويجب على المجتمع الدولي مواصلة دعم تلك الجهود بكل ثقله تعزيزاً لها. ففلسطين تنتمي إلى المجتمع الدولي، هنا بيننا. إن التاريخ وأبسط الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني يقتضي ذلك. وهذا شرط أساسي

لإجراء عملية سلام ذات مصداقية. والقناعة التي أعربنا عنها اليوم ترتبط ارتباطاً وثيقاً ببذل جهود الإصلاح الضرورية لتعزيز شرعية السلطة الفلسطينية وقدرتها على الحكم. وسنتمكن من خلال الشروع في هذا المسار من جعل عضوية فلسطين الكاملة في الأمم المتحدة حقيقة واقعة. وعندما يحين ذلك الوقت، ستكون بلجيكا مع شركائها في وضع يسمح لها بالاعتراف بدولة فلسطين.

إن أي هجوم على رفح سيبدد كل آمالنا في تحقيق وقف لإطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن، مما سيفرض علينا مشاهدة كارثة إنسانية أخرى تتكشف أمام أعيننا. ومع تخطي النزاع حدوداً غير مقبولة مع كل يوم يمرّ، لم يعد التقاعس عن العمل خياراً. إنه يصب في مصلحة أعداء السلام ويكرس حالة إنسانية لا تطاق ولن تفيد سوى الجماعات الإرهابية مثل حماس والمتطرفين من جميع المشارب.

وتؤكد بلجيكا تصميمها على مواصلة إسهامها على نحو استباقي وإيجابي للعودة إلى مسار السلام. وفي هذا السياق نكرر نداءنا من أجل وقف فوري لإطلاق النار والإفراج غير المشروط عن الرهائن وكفالة وصول كامل المساعدات الإنسانية بلا عوائق.

السيدة جويني (جنوب أفريقيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر رئيس الجمعية العامة على دعوته إلى عقد هذه الجلسة للدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة لمناقشة عضوية فلسطين في الأمم المتحدة، بعد فشل مجلس الأمن في اتخاذ قرار بشأن هذه المسألة (انظر S/PV.9609).

تؤيد جنوب أفريقيا البيان الذي أدلى به ممثل أوغندا باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

بادئ ذي بدء، تعرب جنوب أفريقيا مجدداً عن دعمها لعضوية فلسطين الكاملة في الأمم المتحدة. إننا نرى أن فلسطين قد استوفت المعايير المنصوص عليها في المادة 4 من ميثاق الأمم المتحدة وبالتالي ينبغي قبولها عضواً كامل العضوية في المنظمة. يحيي الفلسطينيون الأسبوع المقبل، في 15 أيار/مايو، ذكرى يوم النكبة، وهي ذكرى الأحداث التي وقعت قبل 76 عاماً، عندما وقف العالم جانباً موقف المتفرج بينما كان مئات الآلاف من الفلسطينيين يجبرون على الفرار أو الطرد من ديارهم وقراهم وبلداتهم. ولم يتمكن سوى عدد قليل جداً منهم من العودة واستعادة إرثهم وحقوقهم. ومن المؤسف اليوم أن الأحداث التاريخية التي أدت إلى إنشاء منظمتنا، التي تهدف إلى تحقيق السلام والأمن العالميين، تكاد تتزامن مع فترة الاحتلال الذي بدأ بالنكبة.

بينما نجتمع في هذه القاعة، لا تزال الحرب مستمرة ضد الفلسطينيين في قطاع غزة، وباتت العملية العسكرية واسعة النطاق التي أعلنت عنها إسرائيل وشيكة في رفح على الرغم من تحذيرات المجتمع الدولي من العواقب الكارثية لذلك الإجراء. نحن للأسف نشهد مرة أخرى نزوحاً للفلسطينيين من الملاذ الأخير لهم في رفح. لا يوجد مكان آخر يقصدونه. وتعني تلك الحقيقة المؤسفة أننا خذلنا شعب فلسطين مرة أخرى. لم يتُخذ أي إجراء مُجدٍ حتى الآن لوقف أعمال الإبادة الجماعية في غزة. ولم تُبذل جهود متواصلة لتحسين تدفق الإغاثة الإنسانية وحماية المدنيين.

أصدرت محكمة العدل الدولية في 26 كانون الثاني/يناير و 28 آذار/مارس أوامر فيما يتصل بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة في الحماية من جميع الأعمال التي تدخل في نطاق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. وقضت المحكمة بأن دعوى جنوب أفريقيا بشأن دولة إسرائيل، وهي دولة طرف في اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، قد استوفت معيار المعقولية، وأمرت إسرائيل من بين أمور أخرى باتخاذ إجراءات لمنع الإبادة الجماعية والتحريض عليها والمعاقبة على ارتكابها والسماح بتوفير الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية لغزة المحاصرة بشكل فوري وفعال. أصدرت المحكمة هذه التدابير المؤقتة ريثما تصدر قرارها النهائي في القضية للحيلولة دون إلحاق ضرر لا يمكن إصلاحه ولا تداركه بحقوق الفلسطينيين. وللأسف، لم تمتثل إسرائيل لأمر المحكمة الملزم، بل قامت بدلاً من ذلك بتصعيد أعمال الإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني. لقد تأخر كثيراً التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار ووقف كامل للهجمات.

من المهم أن ندرك أن طلب عضوية فلسطين في الأمم المتحدة يأتي في سياق احتلال غير شرعي يتعارض مع مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وينبغي أن نذكّر أنه على الرغم من اتخاذ قرار مجلس الأمن 2334 (2016) فقد استمر التوسع في الأنشطة الاستيطانية على الأراضي المحتلة بشكل غير قانوني في الضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس الشرقية مع الإفلات من العقاب، مما يؤثر بشكل مباشر على آفاق تحقيق حل الدولتين.

أشار الأمين العام للأمم المتحدة في وقت سابق من هذا العام إلى أنه لا يمكن التوصل إلى حل دائم للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني إلا من خلال حل الدولتين، وأنه يجب نبذ أي رفض لقبول حل الدولتين من جانب أي طرف نبذاً قاطعاً، وأنه من شأن إنكار الحق في إقامة الدولة إطالة أمد النزاع إلى أجل غير مسمى، وأنه لا يمكن تصور حل دولة واحدة يعيش فيها عدد كبير من الشعب الفلسطيني من دون أي شعور حقيقي بالحرية والحقوق والكرامة، وأنه لا سبيل لتلبية التطلعات المشروعة لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين سوى من خلال صيغة الدولتين (انظر S/PV/9534).

يجب أن نبقى ثابتين في التزامنا بدعم القضية العادلة من أجل تحقيق العدالة وتحرير شعب فلسطين. وبصفتنا دولاً أعضاء تلتزم بالتمسك بميثاق الأمم المتحدة، تقع على عاتقنا المسؤولية النهائية عن كفالة حقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف وحمايتها. إلى متى يجب على الفلسطينيين أن ينتظروا دورهم لكي يتمتعوا بالحقوق التي يتمتع بها جميع شعوبنا؟ إلى متى يجب إخضاع الفلسطينيين لسياسات تمييزية وظالمة تديم دورة العنف المؤسسي وانتهاكات حقوق الإنسان؟

على أقل تقدير، ينبغي للمجتمع الدولي اتخاذ خطوات تدريجية نحو إيجاد تسوية سياسية سلمية لكل من إسرائيل والفلسطينيين. إن من شأن الاعتراف الكامل بفلسطين في إطار النظام القانوني الدولي، ومنحها ما يكون متأصلاً في دولة معترف بها من شرعية ونفوذ وقوة تفاوضية على المستوى الدولي، أن يشكل الخطوة الأولى نحو توفير مستقبل آمن وأفضل للطرفين. ويتعين استعادة التوازن الذي مالت كفته بشكل هائل في السنوات الأخيرة لصالح إسرائيل. فمن غير المرجح تحقيق نجاح يذكر في أي مفاوضات سلام لا تشارك فيها الأطراف على قدم المساواة حول طاولة المفاوضات. لقد حان الوقت لكي يتمتع الفلسطينيون بحرية تحديد قيادة الخاصة بهم بأنفسهم دون تدخل خارجي وكذلك رسم مسار لمستقبلهم. لقد تسببت الحالة في فلسطين وإسرائيل بمعاناة إنسانية لا توصف وصعوبات شديدة لعملية السلام المتعثرة في الشرق الأوسط. ومن أجل المضي قدماً، ينبغي لنا الاعتراف بما يعترف به عدد هائل منا في الجمعية العامة بالفعل – بأن فلسطين دولة حقاً وينبغي أن تأخذ مكانها المُستحق في الجمعية العامة.

في الختام، صوتت جنوب أفريقيا مؤيدة للقرار دإط–23/10 بشأن قبول أعضاء جدد في الأمم المتحدة وشاركت في تقديمه. ونرى أن ذلك سيتيح لفلسطين فرصة الاضطلاع بدور مُجدٍ في الأمم المتحدة. لذلك نشارك الدول الأعضاء الأخرى في دعوة مجلس الأمن إلى إعادة النظر في قراره والنظر في المسألة بصورة شاملة.

السيد ندويي (السنغال) (*تكلم بالفرنسية*): تؤيد السنغال البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا موريتانيا وأوغندا باسم منظمة التعاون الإسلامي وحركة بلدان عدم الانحياز، على التوالي.

ويعرب وفد بلدي عن امتنانه للرئيس، على إعادة عقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة بناء على طلب مشترك تقدمت به مجموعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وحركة بلدان عدم الانحياز. بعد فشل مجلس الأمن في اتخاذ مشروع القرار S/2024/312 الذي يوصي بقبول دولة فلسطين عضواً كامل العضوية في الأمم المتحدة (انظر S/PV.9609)، تعرب السنغال مرة أخرى عن استيائها لأن حق النقض حال دون قبول دولة فلسطين، رغم تأييد 12 عضواً من أصل 15 عضواً في المجلس لمشروع القرار واعتراف 144 دولة من أصل 193 دولة عضواً في المنظمة بتلك الدولة بالفعل.

إن الوضع مؤسف جداً نظراً لأن دولة فلسطين تستوفي معايير الدولة وحكوماتها المتعاقبة لم تتوان قط عن الدفاع عن الحقوق المنصوص عليها في القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات

الصلة. ودولة فلسطين طرف في العديد من الصكوك المبرمة برعاية الأمم المتحدة، وهي عضو كامل العضوية في عدد من هيئات الأمم المتحدة وعضو كامل العضوية في عدة منظمات دولية. إن دولة فلسطين المحبة للسلام ثابتة في سعيها إلى الانضمام إلى المجتمع الدولي، على نحو ما يتضح كثيراً من عزمها الذي أعربت عنه مراراً على أن تصبح عضواً كامل العضوية في الأمم المتحدة. إن عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تعترف دون تحفظ بتمتع دولة فلسطين بكل مقومات الدولة ذات السيادة ما فتئ في تزايد مستمر. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدي بقرار الاعتراف بدولة فلسطين الذي اتخذته بربادوس وجامايكا وترينيداد وتوباغو وجزر البهاما في الآونة الأخيرة، وندعو الدول الأعضاء التي لم تقم بذلك بعد إلى تفعل الشيء نفسه.

ينبغي ألا يكون الاعتراف بدولة فلسطين عقبة أمام السلام، بل على العكس تماماً. إنه أبعد ما يكون غاية في حد ذاته، إذ يشكل اليوم – بعد مرور 77 عاماً على خطة تقسيم فلسطين – خطوة بالغة الأهمية نحو السماح لجميع الأطراف المعنية بالعمل بنفس القدر من المسؤولية وبتمثيل متساوٍ من أجل التوصل إلى حل عادل ومستدام للنزاع. وفي هذا السياق، لا يمكن أن تُنحَّى مسألة دولة فلسطين جانباً. وسنكون مخطئين إذا واصلنا دون وجه حق إنكار ما مُنِحَ لدولة إسرائيل بمنتهى العدل منذ فترة طويلة، أي وضع العضو الكامل في الأمم المتحدة. وما برحت السنغال ثابتة في التزامها وتواصل دعم مسألة قبول دولة فلسطين عضواً كامل العضوية في منظمتنا. ونحن على يقين تام من أنه سيتيسر الحصول على الأغلبية المطلوبة في الجمعية العامة.

ونظراً لعدم إجراء تصويت على مسألة قبول دولة فلسطين بسبب رفض مجلس الأمن ذلك دون وجه حق، ترحب السنغال باتخاذ القرار دإط–23/10 الذي كان من دواعي فخرها أن شاركت في تقديمه. تلك النتيجة توجه رسالة قوية من المجتمع الدولي بالنظر إلى تأييد الغالبية العظمى لها. لقد أسهمت الجمعية العامة، باتخاذها هذا القرار، في إعادة التأكيد على أن تلك الدولة تستحق التكريم منذ زمن بعيد، مما يتيح لمنظمتنا الاستفادة بشكل أفضل من خبرات ممثليها في مناقشاتنا.

كما أنه نداء إلى مجلس الأمن لإعادة النظر في إمكانية قبول تلك الدولة على وجه السرعة. واستعداداً لذلك اليوم الذي طال انتظاره، سيواصل بلدي دعم جميع المبادرات الرامية إلى كفالة مشاركة دولة فلسطين مشاركة كاملة وفعالة في أعمال الجمعية العامة وجميع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى.

إن للشعب الفلسطيني الحق في دولة متصلة جغرافياً تتوفر لها مقومات البقاء، وعاصمتها القدس الشرقية، وتعيش ضمن حدود آمنة ومعترف بها دولياً إلى جانب دولة إسرائيل. إن حقيقة كون دولة فلسطين لا تزال تكافح من أجل قبولها بوصفها عضواً كامل العضوية في الأمم المتحدة تذكير بمدى أهمية الحفاظ على حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وحمايتها – حق غير قابل للتصرف فيما يتعلق بأرضه يُستهان به باستمرار، بما في ذلك في الضفة الغربية، بفعل سياسات عدوانية من احتلال واستعمار وضم للأراضي، وكذلك حق في الحياة مهدد يومياً بسبب المأساة الإنسانية التي لا تزال تتكشف في غزة. لذلك يشجب وفد بلدي الهجوم الإسرائيلي على رفح الذي أفادت التقارير بأنه أدى بالفعل إلى نزوح أكثر من 000 100 شخص. ومن المؤكد أن الخسائر البشرية الناجمة عن الأزمة، التي أصبحت بالفعل لا تحتمل بعد سقوط 000 35 قتيل وإصابة 000 78 شخص، ستتفاقم بالنسبة لـ 2,3 مليون شخص من سكان غزة يعيشون في حالة حداد دائم وكرب مستمر ومحرومين من أي مأوى آمن شمالاً وجنوباً. ولهذا السبب تواصل السنغال حثّ إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، على ممارسة ضبط النفس وتجنب استهداف السكان المدنيين وجميع العاملين في المجالات الإنسانية والطبية والإعلامية وجميع المستشفيات ودور العبادة ومرافق الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، يرحب بلدي مرة أخرى بالتزام الأمين العام الثابت بحل الأزمة. ونعرب مجدداً عن دعمنا لأفرقة السيد فيليب لازاريني، المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وكذلك لجميع هيئات الأمم المتحدة والكيانات غير الحكومية المعنية، لتفانيهم في عملهم. ويحدو وفد بلدي

أمل صادق في التوصل إلى وقف لإطلاق النار والإفراج عن الرهائن بسرعة، بدعم من جميع الأطراف المعنية وبحسن نواياها. ما من سبيل لكفالة إيصال المساعدات الإنسانية بشكل آمن ومستدام ودون عوائق سوى وقف لإطلاق النار. إن وقف إطلاق النار وحده يمكن أن يتيح تهدئة حقيقية، كخطوة أولى نحو استئناف محادثات السلام الرامية إلى تحقيق حل الدولتين، وهو الحل المجدي الوحيد. فالمسار المفضي إلى السلام يكمن في ذلك. ويتطلب اتباع هذا المسار الشروع من دون مزيد من التأخير في الاعتراف بدولة فلسطين التي تتمتع بكل الحقوق ومقومات الشرعية لتأخذ مكانها بيننا على قدم المساواة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند في هذه الجلسة. وسنستمع إلى المتكلمين المتبقين يوم الاثنين، 13 أيار/مايو، الساعة 10/00 في هذه القاعة.

رُفعت الجلسة الساعة 18/05.